وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس –المدية –
كلية الحقوق والعلوم السياسية

بعنوان:

أثر الدبلوماسية البرلمانية في السياسية الخارجية في الجزائر

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق
تخصص دولة ومؤسسات

إعداد الطالبتان:

عزايج يسرى
دايري مروى

تحت إشراف الأستاذة:

د.بن عائشة نبيلة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	المؤسسة الأصلية	الصفة
د/ لعروسي حليم	جامعة المدية	رئيسا
د/ بن عائشة نبيلة	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
د/ حماني عبلة	جامعة المدية	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

قبل كل شيء نشكر الله عز وجل و نحمده الذي رزقنا من العلم مالم نكن نعلم
ومنحنا القوة و الصبر ما نحتاجه للوصول الى هذا المستوى وإتمام دراستنا و علمنا
المتواضع هذا نفعنا الله به و إياكم
كما نتقدم بالشكر الجزيل و الامتنات العظيم الى آبائنا و أمهاتنا الأعزاء الذين أعانونا
وشجعونا على الاستمرار في النجاح
كما نتقدم بجزيل الشكر والامتنان العظيم الى أستاذتنا المشرفة الدكتورة بن عائشة
نبيلة
على ما قدمته لنا من دعم علمي و توجيه مستمر طوال فترة إعدادنا لهذا العمل
وعلى سعة صدرها و حرصها و تشجيعها الدائم
فكان لإشرافها الأثر الكبير في إتمام هذا البحث على النحو الذي نرجوه
ولا يسعنا إلا أن نعبر عن فائق التقدير والامتنان لشخصها الكريم
نتقدم بالشكر والتقدير الى الاساتذة أعضاء اللجنة الموقرين الذين وقفوا على
مناقشة هذه المذكرة
وكل الشكر الى كل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة من قريب و بعيد ولو بكلمة لكم
جميع الشكر والتقدير

الإهداء

الى نفسي

.التي قاومت وصبرت ومضت رغم كل شيء، الى تلك التي أنهكها التعب لكنها لم تهدم
.أهديك اليوم هذا العمل إمتنانا لكي ولايمانك بأنك تستحقين الوصول
والدي
نبض قلبي الاول وسندي الاصدق الى من علمني القوة و الكرم من ضحى من أجل سعادتي من فرس في قلبي معنى الاصرار، أبي حبيبي
كل حرف من هذا العمل هو من فضلك، أهديك هذا النجاح لأنه من نورك ومن حبك دمت لي فخرا يا أحن أب.
الى من كانت الدعوة الصادقة على شفتيها الى من كانت اليد الحانية في التعب والسند في الضعف، أمي الغالية ها أنا اليوم أحقق لكي الامنية دمت لي النور الذي لا ينطفئ
. إخوتي
أنتم المساحة التي لا تضيق الوطن الذي لا يخذل و الظل الذي لا يزول بينكم ولد حلمي و نما
عائلتي
مثال المحبة والدعاء الصادق والكلمة الطيبة أتقدم لكن بجزيل الشكر والامتنان
رفيقة الروح يسرى
شريكة الدرب والكفاح ما كنا لنصل لولا تشاركنا الصدق والعمل والارادة لك نصف هذا النجاح و نصف الامتنان
صديقاتي و كل من يحبني
لكم من قلبي نبض الشكر ومن وجداني دفء إمتنان

الإهداء

الى نفسي الطموحة
لقد ظننت انني لا استطيع ولكن من قال انا لها نالها رغما عنها

الى من شرفني بحمل اسمه الى النور والذي انار دربي والسراج الذي لاينطفئ نوره ابدا داعمي الاول في مسيرتي وسندي وقوتي بعد الله والدي

الى من جعل الله الجنة تحت قدميها واحتضنني قلبها قبل يديها والدتي الغالية

الى من مدت يديها في اوقات الصدق وراهنت على نجاتي و نجاحي وتؤمن بشجاعتي مهما ضعت واقفة خلفي مثل ظلي مهما كثرة تخبطاتي اختي الغالية سارة

ال من بهم اكبر وعليهم اعتمد وبوجودهم اكتسب قوة ومحبة لا حدود لها والى من عرفت معهم معنى الحياة اخوتي

الى من تحلت بالاخاء وتميزت بالوفاء والعطاء اختي التي لم تلدها امي ورفيقتي في المشوار مروى

الى من امنوا بقدراتي وراهنوا على نجاتي وكانوا لاحلامي سندات ولامالي عونا ونورا الى اعظم عائلة

مقدمة:

تُعد الدبلوماسية البرلمانية إحدى الأدوات الحديثة التي أصبحت تلعب دورًا بارزًا في العلاقات الدولية والسياسات الخارجية للدول في الجزائر، بدأت الدبلوماسية البرلمانية تكتسب أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة، حيث يسعى البرلمان الجزائري إلى أن يكون له دور فعال في توجيه السياسة الخارجية للدولة.

وتتميز الجزائر بموقع استراتيجي في شمال إفريقيا، مما يضعها في قلب العديد من القضايا الإقليمية والدولية مثل النزاع في الصحراء الغربية، والأزمات الأمنية في الساحل والصحراء، وعلاقاتها مع دول الجوار ودول الاتحاد الإفريقي. من هنا، أصبحت السياسة الخارجية الجزائرية بحاجة إلى تعزيز مختلف الأدوات الدبلوماسية بما في ذلك الدبلوماسية البرلمانية التي تهدف إلى تقوية العلاقات الثنائية ومتعددة.

وارتبط ظهور الدبلوماسية البرلمانية بعدد من العوامل والمتغيرات، ومن أبرزها زيادة تأثير الرأي العام العالمي في العلاقات الدولية، بالإضافة إلى تزايد الحاجة لمشاركة الشعوب من خلال برلماناتها في الشؤون الخارجية. هذه المشاركة تسهم في تعزيز الاستقرار في الساحة الدولية. وقد تجلى هذا المفهوم بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أدت هيمنة الحكومات على السياسة الخارجية والعلاقات الدولية إلى ضرورة إشراك الشعوب عبر برلماناتها في إدارة ومراقبة قضايا السياسة الخارجية. كما أسفرت الحروب والأزمات عن بروز روح من التضامن والمشاركة والحوار بين مختلف الشعوب.

وإن مصطلح الدبلوماسية يعود إلى العهد الإغريقي، التي تخول للدبلوماسي أثناء سفره أداء المهام الملقاة على عاتقه، وتمثيل مصالح الدولة مع الحكومات والبلدان الأجنبية وادارة المفاوضات

الدبلوماسية، غير أن تعريف الدبلوماسية عند الأكاديمية الفرنسية هي: فن وأسلوب التفاوض في المسائل الكبرى حتى أصبح لفظ دبلوماسية يعني المفاوضات.

وتعد هذه الدراسة ذات أهمية كبيرة لفهم كيفية تأثير الدبلوماسية البرلمانية على السياسة الخارجية الجزائرية، والفرص التي توفرها هذه الدبلوماسية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للجزائر في ظل التحديات المعاصرة. كما يساعد هذا الموضوع في تسليط الضوء على آفاق التعاون بين السلطات التنفيذية والتشريعية في الجزائر في مجال السياسة الخارجية.

وإشكالية دراستنا تتمحور في السؤال التالي:

إلى أي مدى يمكن للدبلوماسية البرلمانية أن تساهم في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للجزائر ؟

يهدف الموضوع إلى دراسة دور البرلمان في تأثير على السياسة الخارجية الجزائرية، وإبراز أثر الدبلوماسية البرلمانية على السياسة الخارجية الجزائرية، واستخلاص مجموعة من الاستنتاجات للبناء عليها في تقديم بعض التطلعات من اجل تطويرها وتفعيلها بهدف تكريس دور البرلمان الجزائري على جميع المستويات الدولية والإقليمية وفهم دور الدبلوماسية في بناء وتعزيز مكانة الجزائر الدولية.

أسباب الموضوع:

وتكمن أسباب اختيار الموضوع في النقاط التالية:

– أن موضوع الدبلوماسية البرلمانية والسياسة الخارجية يعدان من المواضيع المعاصرة

– أهمية الدبلوماسية كأداة أساسية في السياسة الخارجية

–ضرورة التأكيد على مشاركة البرلمان في الشؤون الدولية

– دراسة دور الدبلوماسية في بناء وتعزيز مكانتها الدولية تعد من المواضيع ذات الأهمية الكبرى لفهم كيفية استخدام الجزائر لأدوات دبلوماسية لتحقيق مصالحها.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: بلال نورة، أثر الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية للجزائر، مذكرة مقدمة تكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

***الدراسة الثانية: يوسف أزروال، الدبلوماسية البرلمانية: دراسة في دور البرلمان الجزائري، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، تصدر عن جامعة عمار ثليجي الأغواط – الجزائر، العدد 06 جوان 2017، ص198.**

المنهج المتبع:

تَّعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تهدف إلى تشخيص و تحديد إطار هذه الدراسة بكل معطياتها بداية بتحديد دور الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية وصولا إلى إبراز أثارها في هذا المجال ولذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، حيث استخدمنا المنهج الوصفي الذي يعد الوسيلة الأكثر تعبيرا ووصفا لموضوع اثر الدبلوماسية البرلمانية، ولتقيم دورها في السياسة الخارجية الوطنية، والمنهج المقارن هو أسلوب بحثي يعتمد على مقارنة بين بعض الدول لموضوع اثر الدبلوماسية البرلمانية.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة اتبعنا الخطة الموضحة أدناه:

قسمنا دراستنا إلى فصلين وهما الفصل الأول: مدى دور البرلمان في تأثير على السياسة الخارجية في الجزائر والذي نتناول فيه المبحث الأول: طبيعة العمل البرلماني والمبحث الثاني: نماذج من الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية، أما الفصل الثاني: تأثير الدبلوماسية البرلمانية على السياسة الخارجية الجزائرية والذي جاء فيه المبحث الأول: التكامل بين الدبلوماسية البرلمانية والرسمية والمبحث الثاني: التحريات والآفاق المستقبلية. وختمنا دراستنا الخاتمة.

الفصل الأول

تأثير العمل البرلماني على السياسة الخارجية في الجزائر

تمهيد الفصل

تُعدّ السياسة الخارجية من المجالات الحيوية التي تعكس توجهات الدولة في محيطها الإقليمي والدولي، وقد ظلت لعقود حكرًا على السلطة التنفيذية في معظم الأنظمة السياسية، بما في ذلك الجزائر. غير أنّ تطور الممارسة الديمقراطية وتوسّع وظائف الدولة العصرية أديا إلى بروز أدوار جديدة للسلطات التشريعية، وفي مقدمتها الدور الذي يلعبه البرلمان في رسم السياسة الخارجية أو التأثير فيها.

في الجزائر، جاء التعديل الدستوري لسنة 2020 ليُعزّز مكانة البرلمان في الحياة السياسية والدستورية، حيث أُسندت إليه مهام جديدة في مراقبة ومتابعة الشأن الخارجي، خاصة من خلال المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتشكيل لجان الصداقة البرلمانية، والمشاركة في المحافل الدولية، وهي ما يعرف بـ "الدبلوماسية البرلمانية."

وقد أصبحت هذه الأخيرة أداة فعالة لتعزيز المصالح الوطنية خارج الحدود الرسمية للدولة، من خلال الحوار بين البرلمانات، وتبادل الزيارات، والمشاركة في التجمعات البرلمانية الإقليمية والدولية، مما يُمكّن النواب من الإسهام في توجيه السياسة الخارجية أو التأثير فيها بطرق غير مباشرة.

المبحث الأول

طبيعة العمل البرلماني

يتبنى البرلمان بمجلسيه استراتيجية عمل تتماشى مع أهمية دعمه للدبلوماسية الرسمية، حيث يسود تناغم كامل تحكمه الضوابط والتوجيهات المنصوص عليها في القانون وبنود الدستور. ويعود التركيز على أهمية الدبلوماسية البرلمانية إلى مشاركة البرلمان في التطورات الحالية، مما يجعل المؤسسات البرلمانية تولي اهتمامًا متزايدًا للقضايا الدولية، مع إيمان راسخ بدورها في التعريف بالقضايا الوطنية والدفاع عنها.[1]

المطلب الأول: آليات العمل البرلماني

آليات العمل البرلماني هي الوسائل والإجراءات القانونية والمؤسسية التي يستخدمها أعضاء البرلمان لممارسة صلاحياتهم التشريعية والرقابية والتمثيلية. في الجزائر، تنص القوانين والدستور على جملة من الآليات التي تمكّن البرلمان من أداء مهامه.

ولقد أظهرت الدراسات أن الآليات التي تنظم العمل البرلماني في الجزائر، وخاصة هيكله السياسي وتركيبته الثنائية، كان لها تأثير كبير على توجيه الدعم المقدم للهيئة التنفيذية في مجال السياسة الخارجية، مما أدى إلى تفوق هذه الهيئة. وقد استغلت الهيئة التنفيذية التوترات والاختلافات الموجودة بين التشكيلات السياسية في غرفتي البرلمان من جهة، وبين هاتين الغرفتين من جهة أخرى.[2]

---

[1] بلال نورة، أثر الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية للجزائر، مذكرة مقدمة تكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2015-2016، ، ص42

2 مسيح الدين تاسعديت، دور البرلمان الجزائري في السياسة الخارجية للفترة 1997-2002، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، السنة 2003، ص101

الفرع الأول: تكوين مجموعات الصداقة البرلمانية.

تتكون المجموعة البرلمانية للصداقة من عدد من برلماني بلد معين بهدف تدعيم علاقات الصداقة والتعاون مع بعض أعضاء برلمان بلد آخر، وتنشأ هذه الآلية بناء على الرغبة المش تركة للمعنيين بتنسيق مع أجهزة مؤسستيهما وبما تقضيه النصوص الدستورية والقانونية والتنظيمية المؤطرة لها.

تتكون المجموعات البرلمانية للصداقة في البرلمانات بناءً على التوجه العام لسياسة الدولة ورغبتها في تعزيز قضية وطنية معينة أو دعم علاقات قائمة أو إقامة علاقات جديدة، بهدف تعزيز التعارف والتفاهم وإطلاق مشاريع تعاون مشتركة. وغالبًا ما يعكس تشكيل هذه المجموعات روح الصداقة والتقدير التي يحملها الشعب، من خلال ممثليه، تجاه الشعب الآخر، ورغبته في تطوير العلاقات معه.

وقد أسهم تطور العلاقات السياسية والثقافية والاقتصادية بين الدول، بالإضافة إلى التعاون الوثيق لإيجاد حلول عادلة للقضايا المطروحة على الساحة الدولية، في تعزيز التوجه الديمقراطي العالمي وتقارب الشعوب. وقد أدى ذلك إلى تنظيم مؤتمرات وملتقيات على المستوى الثنائي لمواجهة التحديات وتعزيز أسس التعاون الفعال لإيجاد حلول للخلافات والمشاكل الناتجة عن سوء الفهم المتبادل.

في إطار تعزيز التعاون البرلماني، بدأت البرلمانات بتشكيل مجموعات صداقة برلمانية على مستوى العلاقات الثنائية. ومع ذلك، لا تُعتبر هذه الآلية بديلاً عن القنوات الرسمية للدولة، بل تُعتبر دورها مكملاً وداعماً للجهود الرسمية من أجل تعزيز التعاون وتقريب وجهات النظر بين الدول[1].

[1] عبد الكبير ناعيم، الدبلوماسية البرلمانية اليات اشتغالها وعوائق ممارستها، مجلــة المعرفــة، العدد الثاني والعشرون، فاس، المغرب، 2024 ، ص334.

تعتبر مجموعات الأخوة والصداقة البرلمانية، بمثابة وسيلة من وسائل عمل الدبلوماسية البرلمانية للبرلمان المغربي، في إطار تعزيز التعاون والشراكة البرلمانية مع مختلف برلمانات الدول الشقيقة والصديقة، وذلك في إطار الدبلوماسية البرلمانية الثنائية بين مجلسي البرلمان المغربي والمجالس البرلمانية الوطنية للدول الأخرى .يشكل المجلس في بداية الولاية التشريعية مجموعات والصداقة البرلمانية مع برلمانات الدول الشقيقة، وذلك من أجل تبادل وجهات النظر تجاه مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك.

انطلاقا من قواعد وإجراءات ينبغي مراعاتها في تشكيل مجموعة الأخوة والصداقة البرلمانية، وطبقا للمادة المشار إليها فإنه ينبغي تشكيل مجموعات الأخوة والصداقة البرلمانية مراعاة ما يلي:

– مبدأ التمثيل النسبي للفرق والمجموعات النيابية في تكوين مجموعات الأخوة والصداقة البرلمانية:

– مبدأ المناصفة إعمال لمقتضيات الفصل 19 من الدستور[1].

تؤدي مجموعات الصداقة البرلمانية دورًا أساسيًا في تعزيز قنوات التواصل والتفاهم والتعاون، مما يسهم في دعم وتطوير العلاقات الدولية من خلال تفعيل التواصل بين البرلمانات الوطنية. يساعد هذا الأمر على فهم كل طرف للمصالح المشروعة للطرف الآخر، ويعزز بناء جسور التعاون على أساس المصالح المشتركة ومبدأ المعاملة بالمثل، بهدف إقامة عالم يسوده السلام والتعاون والازدهار. كما تُعتبر مجموعات الصداقة البرلمانية محورًا رئيسيًا في تعزيز العلاقات البرلمانية الثنائية بين الدول[2].

تُعبر المجموعات البرلمانية للصداقة عن التعاون البرلماني الدولي، وتُظهر التطور الذي شهده هذا التعاون فهي ليست مجرد علاقات تجمع بين برلمانيي دولتين للالتقاء، بل تُعتبر إطارًا محفزًا

[1] **دستور المملكة المغربية لسنة 2011**.

[2] عبد الكبير ناعيم، مرجع سابق ، ص334.

ومشجعًا لإقامة علاقات متنوعة. كما تمثل نوعًا من اللامركزية في النشاط الدولي بهدف تحقيق التعاون والشراكة.[1]

تعتمد أنشطة هذه الجمعيات على مجموعة من العوامل، وخاصة العوامل السياسية، بالإضافة إلى القضايا البارزة على الساحة الدولية والاتفاقيات الدولية المبرمة مع الدول الأخرى. وبالتالي، تُعتبر هذه الجمعيات قناة أساسية في تعزيز العلاقات الثنائية البرلمانية، حيث تتيح فرصة للتفاعل بين برلمانيي العالم، الذين يلعبون دورًا في تشكيل الرأي العام الدولي. يتجلى نشاطهم من خلال الزيارات التي يقوم بها النواب الأعضاء في تلك الجمعيات، مما يمكنهم من إقامة علاقات مباشرة وخاصة مع نظرائهم في الدول الأخرى، والاطلاع على الأوضاع السياسية هناك.

يعتبر التنسيق بين جمعيات الصداقة البرلمانية جزءًا مهمًا من العلاقات الخارجية، حيث تتحمل هذه الجمعيات مسؤولية اقتراح الزيارات الخارجية والداخلية بهدف تعزيز العلاقات. سواء كان البرلمان هو الذي يدعو وفودًا أجنبية أو يتلقى دعوات لزيارة دول أخرى، فإن العلاقات البرلمانية الدولية وخدمات اللجان تعتمد على تقديم تقارير دورية لجمعيات الصداقة حول الزيارات التي تتم من وإلى البرلمان، لضمان تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الزيارات.[2] وقد كانت جمعيات الصداقة البرلمانية الوطنية في إطار اللقاءات البرلمانية العربية تقوم على أساس التضامن المتبادل وخدمة المصلحة المشتركة ودعم مسيرة السلام العادل والشامل والحث على عودة التضامن داخل الصف العربي وحل الخلافات العربية ضمن مؤسسات العمل العربي المشترك. ويتم تشكيل هذه الجمعيات بغرض تدعيم علاقات الصداقة والتعاون مع بلد ما ويقوم تشكليها على أساس معايير معينة: الرغبة المشتركة

[1] فارس حامدي، دور الدبلوماسية البرلمانية في دمقرطة العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر، السنة 2008 ، ص58.

[2] إيمان رضوان حسن عرار، اختصاصات وادوار السلطة التشريعية الأردنية في السياسة الخارجية والدبلوماسية، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، السنة 2006، ص126-127.

للمعنيين ،التوجه العام لسياسة البلد ووفق الرغبة في تجسيد مسعى الدفاع عن قضية معينة أو تدعيم علاقات معينة ،الميل إلى بلد ما أو سياسة محددة.

وبالرجوع للتعليمة العامة رقم 02 المؤرخة في 27فيفري 2008 التي نصت على إنشاء المجموعات البرلمانية للصداقة وتنظيمها ومهامها، فقد نصت المادة الأولى منها على "يمكن المجلس الشعبي الوطني إنشاء مجموعات برلمانية للصداقة مع البرلمانات والمجالس التشريعية للدول التي تقيم معها الجزائر علاقات دبلوماسية" ونصت أيضا المادة الثانية منها على "يمكن عند الحاجة إنشاء مجموعات برلمانية للصداقة تتكون من أعضاء غرفتي البرلمان مع البرلمانات التي بادرت بإنشاء مجموعات برلمانية للصداقة مع البرلمان الجزائري تضم أعضاء غرفتيها ويخضع إنشاء هذه المجموعات وتشكيلها وعملها لقرار مشترك بين مكتبي المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة." تتكون هذه الجمعيات من أعضاء غرفتي البرلمان، بالإضافة إلى البرلمانات التي تسعى لإنشاء مجموعات صداقة مع البرلمان الجزائري. وتُؤسس هذه المجموعات إما بمبادرة من البرلمان الوطني أو بناءً على اقتراح من البرلمان الأجنبي. يُسمح للنواب بالانضمام إلى هذه الجمعيات بناءً على رغبتهم، ولكن لا يُسمح لأي نائب بأن يكون عضواً في أكثر من ثلاث جمعيات.[1]

الفرع الثاني: لجنة الشؤون الخارجية

تعرف اللجنة البرلمانية بأنها "منظمة تم إنشاؤها داخل مجلسي البرلمان، وتتكون من عدد محدود من الأعضاء، حيث يتم اختيارهم عادة بناءً على الكفاءة المعترف بها أو المتوقعة. وعادة ما تُكلف هذه اللجان بإعداد تقارير تتعلق بأعمالها".

يحتوي البرلمان الجزائري على لجان برلمانية تتولى مهام أساسية وفقاً للاختصاصات الموكلة إليها. ومن بين هذه اللجان، تبرز لجنة الشؤون الخارجية كموضوع رئيسي للدراسة، نظراً لدورها الحيوي في

[1] ايمان رضوان، مرجع سابق ، ص46.

السياسة الخارجية للجزائر، بالإضافة إلى مسؤولياتها في مجال التشريع ومراقبة الأنشطة الحكومية. وتعتبر هذه اللجنة الأكثر نشاطاً في مجال الدبلوماسية البرلمانية.

– تتولى هذه الجهة مسؤوليات تتعلق بالشؤون الخارجية والتعاون، بما في ذلك المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تبرمها الجزائر مع الدول، مثل اتفاقيات التعاون القانوني والقضائي، وحماية الاستثمار، والتبادل التجاري، بالإضافة إلى اتفاقيات الانضمام إلى معاهدات دولية أو منظمات عالمية. كما تهتم بشؤون الجالية الجزائرية، وتتابع السياسة الخارجية والقضايا العربية والدولية. وتقوم بعقد اجتماعات مع رئيس وأعضاء المجلس، وتنظم لقاءات مع شخصيات سياسية ووزراء ورؤساء دول يشاركون في أنشطة برلمانية خارج البلاد من خلال توجيه دعوات لهم لحضور تلك الفعاليات..

– تقوم اللجنة بمناقشة مشاريع قوانين الميزانيات الفرعية لوزارة الخارجية والتصويت عليها بحضور وزير الشؤون الخارجية.

– تنظم جلسات استماع مع وزير الشؤون الخارجية لمناقشة قضايا السياسة الخارجية.

– يتم تحديد موضوع النقاش مع اللجنة بناءً على القضايا المطروحة على الساحة الدولية والإقليمية، كما تتلقى اللجنة خطابات من جهات عربية ودولية وتقوم بالرد عليها.

– بالإضافة إلى ذلك، تتولى اللجنة إصدار مجموعة من البيانات المتعلقة بقضايا البلاد والأحداث الدولية.[1]

المطلب الثاني: تأثير القرارات البرلمانية على السياسة الخارجية

تعد الجزائر من ضمن دول الجنوب (ما كان يسمى بدول العالم الثالث سابقا) التي تعرف أنظمتها السياسية تمركز السلطات في يد القيادة العليا (الرئيس) على الرغم من بروز ظاهرة التعددية، وتبني

[1] بلال نورة، مرجع سابق، ، ص50

الديمقراطية من قبل الكثير منها – لاسيما فيما يتعلق منها بالسياسة الخارجية، وهو ما أحال دون تفعيل الهيئة التشريعية في هذا المجال بالخصوص.

وعليه فإن دور البرلمان الجزائري فيما يتعلق بصناعة السياسة الخارجية وقراراتها لم يخرج عن هذا السياق، لاسيما مع وجود المادة 77 من الدستور التي تنص على:

"أن الرئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها"[1] ، ومع ذلك تبقى الموافقة الصريحة لكل غرفة من البرلمان" [2] على المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة من قبل الرئيس سبيلا مهما يتسلل من خلاله البرلمان المراقبة أعمال الرئيس في هذا المجال.

ولقد تمثلت المساهمة الوحيدة ذات الصلة بالسياسة الخارجية للبرلمان الجزائري في الموافقة على مشروع القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، الذي حظي بإجماع [3] النواب، والأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس الأمة[4]، كما ستوضح أسباب هذا السلوك لاحقا.

والملفت للانتباه أن دراسة هذا المشروع في لجنة الشؤون الخارجية للمجلس الشعبي الوطني لم يحضرها سوى 12 نائبا [5] من مجموع أعضائها البالغ عددهم 35 عضوا، ولقد فسر النواب هذا الغياب بوجود عدم الانضباط في حضور مداولات اللجان داخل المجلس عموما، وعدم جدوى دراسة مشروع سيعرف الموافقة عليه خصوصا.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل :**الدستور:استفتاء 28نوفمبر 1996** ، الجزائر: ديوان الوطني للأشغال التربوية، ط2 ، 1998، ص18

[2] نفس المرجع :ص.35

[3] المجلس الشعبي الوطني :مناقشة القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، الجريدة الرسمية للمداولات عدد 262 الجزائر :مطبوعات المجلس الشعبي الوطني، ماي2001 ، ص ص32-30

[4] مجلس الأمة :المصادقة على نص القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي الجريدة الرسمية للمداولات السنة . العدد 03 الجزائر : طبع مجلس الأمة، 06 جوان2001 ، ص8

[5] المجلس الشعبي الوطني :حصيلة المجلس الشعبي الوطني في الفترة التشريعية الرابعة، ج1 ، الحرائر مطبوعات المجلس الشعبي الوطني، أفريل2002 ، ص91

وعلى الرغم من كثرة الاتفاقيات الدولية المبرمة من قبل رئيس الجمهورية ما بين 1997-2002 والتي بلغ عددها 120 اتفاقية [1] ، إلا أن هذا الأخير قد صادق عليها عن طريق المراسيم دون أن يعرضها على البرلمان، وهو ما يؤدي إلى ما يعرف في الدول الغربية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية – بالإتفاقيات التنفيذية[2]، التي يتنصل الرئيس بواسطتها من الرقابة البرلمانية.

ولقد وجه ثلاثون نائبا سؤالا إلى رئيس الحكومة[3]حول السبب الذي أدى بالرئيس بالرئيس إلى تهميش دورهم المتمثل في الموافقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية عند إبرامه لها خلال زياراته إلى الخارج (مع الهند مثلا)، وذهبوا إلى أبعد من ذلك حيث اعتبروا تلك التصرفات خرقا للمادة 31 من الدستور، التي تنص على :تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[4]

حيث أن مثل تلك التصرفات تحول دون المشاركة الفعلية لممثلي الشعب في الحياة السياسية.

أما عن الدور الآخر الذي يمكن ذكره ضمن مساهمة البرلمان في صناعة القرار المتعلق بالسياسة الخارجية، فإنه يتمثل في تلك اللوائح التي تبنتها غرفتي البرلمان بشأن العديد من القضايا، كقضية الحصار المفروض على العراق، والاعتداء الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وانتقد أعضاء مجلس

[1] طاهر أو رحمون دليل معاهدات واتفاقيات الجزائر الدولية، الجزائر : القصبة للنشر2000 ، ص ص103-27

[2] جونسون، لويد :تفسير السياسة الخارجية، ت.سيد سليم، محمد، وبن أحمد مفتي، محمد، الرياض :عمادة شؤون المكتبات1989 ، ص138

[3] البلاد :عدد 403 ، يومية جزائرية، 10 فيفري2001 ، ص03

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل :مرجع سبق ذكره، ص10

الأمة[1] تراجع الدعم الجزائري لهذين الشعبين، كما عارضوا بشدة موقف منظمة العفو الدولية من الأوضاع في الجزائر، وهو نفس الموضوع الذي أصدر بشأنه المجلس الشعبي الوطني لائحة تنديد. وبهذا شكلت اللوائح التي تم التطرق إليها جزءا من عمل البرلمان في إقرار موقف البلاد من بعض القضايا الدولية، والتي كانت في غالبيتها تنديدا برفض صمت بعض الجهات الرسمية تجاهها.

والجدير بالذكر، أن هذه المسؤولية لم تحظ بمشاركة فعالة من قبل البرلمان الجزائري، بل الملاحظ أنها قد همشت في العديد من المرات أثناء صناعة السياسة الخارجية التي تستدعي في الواقع تكاتف القوى الحية في المجتمع.

وعليه، مثلت المناقشات والقرارات الجزء المهم من مكونات دور البرلمان الجزائري في السياسة الخارجية، حيث كانت بمثابة الرقابة الداخلية لما تقوم به الهيئة التنفيذية في ذات المجال[2].

[1] مجلس الأمة" :لائحة تنديد بالحصار المفروض على العراق"، **مجلة مجلس الأمة**، العدد02 .الجزائر :طبع مجلس الأمة، مارس 1998 ، ص 41.

[2] مسيح الدين تاسعديت، دور البرلمان الجزائري في السياسة الخارجية .للفترة- 1997-2002، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع : علاقات دولية، جامعة الجزائر، السنة2003، ص16-19.

المبحث الثاني

نماذج من الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية

اتخذ البرلمان الجزائري منذ نشأته عدة مواقف بخصوص قضايا ذات صلة بالسياسة الخارجية الجزائرية سواء كانت قضايا سياسية، اقتصادية، اجتماعية...الخ مع الإشارة إلى أن القضية الفلسطينية كانت أهم القضايا الدولية التي اشتغل بها البرلمان الجزائري وذلك عبر مشاركته في مختلف المحافل الدولية والإقليمية واعتمد هذا الأخير أسلوب التنويع في أساليب التعبير عن مواقفه فقد يلجا إلى إصدار بيانات أو تقديم مذكرات داخل المنظمات الدولية حيث اصدر عدة بيانات في أوقات محددة من الحياة السياسية الدولية المعاصرة إما كرد فعل على وضع معين أو تخليدا لذكرى ذات أهمية بالنسبة للمجتمع الدولي وذلك عبر مشاركته في المحافل الدولية.

المطلب الأول: التجارب التاريخية

يرتبط البرلمان الجزائري بعلاقات عضوية مع العديد من المنظمات البرلمانية سواء الدولية أو الإقليمية، فقد شارك في جميع أنشطتها من مؤتمرات واجتماعات ومنتديات وندوات وكذا اللقاءات والزيارات المتبادلة، كما قام بمبادرات للمساهمة في تطوير أداءها والدفاع من جهته عن القضايا الوطنية والقومية، والتي تهم المجتمع الدولي.

الفرع الأول: دور الجزائر في الإتحاد الإفريقي[1]

تجلّت المشاركة البرلمانية الجزائرية على المستوى الإفريقي من خلال الانخراط في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الإفريقي، وهو تنظيم برلماني قاري أُسس في مدينة أبيدجان عام 1976، وتم تعديل

[1] بلال نورة، أثر الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية للجزائر، مذكرة مقدمة تكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص قانون دستوري، جامعة محمد خيضر – بسكرة–، السنة 2016 ، ص70.

ميثاقه لاحقًا في كل من لواندا عام 1999 وأديس أبابا عام 2000. ويُعد هذا الاتحاد منبرًا للبرلمانات الوطنية الإفريقية للتعبير عن مواقفها إزاء قضايا التنمية وتعزيز التعاون داخل القارة1.

يسعى الاتحاد إلى توحيد الجهود والأهداف بين المؤسسات البرلمانية في الدول الإفريقية وتشجيع اللقاءات بينها . تحقيق السلام الدائم عبر الحوار في إطار التعاون الإفريقي وسياسات حسن الجوار والتعايش السلمي.

يهتم بمعالجة قضايا السلام والديمقراطية، الحكم الراشد والتنمية المستدامة.[2]

ولم تقل مشاركة البرلمان الجزائري في اجتماعات ودورات الاتحاد الإفريقي عن نظيره الاتحاد البرلماني الدولي وذلك بداية من الدورة الـ 35 للجنة التنفيذية والمؤتمر الـ 21 للاتحاد البرلماني الإفريقي المنعقدين بكوتونو (البنيين) إضافة إلى اللجان المختصة المنشاة لمهام محددة كاللجنة الخاصة المكلفة بمراجعة النظام الأساسي للاتحاد، اللجنة الخاصة المكلفة بتفعيل عمل الاتحاد.

كما استضاف البرلمان الجزائري في نهاية شهر نوفمبر 2004 أشغال الدورة 45 للجنة التنفيذية والمؤتمر الـ 27 للاتحاد وتم خلالهما مناقشة المواضيع التالية:

- دور البرلمانات الإفريقية في ترقية الحكم الراشد.
- دور البرلمانات الإفريقية في ترقية التجارة الدولية المبنية على أسس عادلة.
- تمثيل النساء الإفريقيات في مراكز اتخاذ القرار.

ومن خلال رئاسة الجزائر للاتحاد نظمت عدة مؤتمرات إقليمية ناقشت قضايا متنوعة كالبرلمانات وسياسة المصالحة الوطنية(جنبورة–بورندي) تدعيم قدرات البرلمانات في مجال التنمية المستدامة ،المياه والتصحر (الكامرون2006)

---

[1] بلال نورة، مرجع سابق ، ص70.

[2] السودان، المجلس الوطني، الدبلوماسية البرلمانية السودانية رصد لعلاقات البرلمان السوداني الخارجية، بدون طبعة ، ص.ص37 –38

وقد شكل المؤتمر الـ 18فرصة لدعم مبادرة الشراكة الإفريقية من اجل التنمية في إفريقيا(NEPAD) أما بالنسبة للقضايا التي عالجتها الشعبة البرلمانية الجزائرية على مستوى الاتحاد فقد ارتكزت حول القضايا التي تعيشها القارة السمراء كالنزاعات المسلحة والمديونية والاندماج الاقتصادي ومكافحة الفقر والرشوة إلى جانبها قضايا الإرهاب وسبل مكافحته.

في هذا الإطار، نجحت الوفود البرلمانية الجزائرية في كسب تأييد واسع داخل الأوساط البرلمانية الإفريقية بشأن عدد من القضايا الهامة، حيث تمكنت من إدراج بند بعنوان "الإرهاب عامل زعزعة في إفريقيا" ضمن جدول أعمال الدورة الثانية والعشرين للاتحاد البرلماني الإفريقي، المنعقدة في لواندا عام 1999. وقد تبنّى المؤتمر هذا المقترح بالإجماع، مُصدِرًا لائحة تدعو إلى تسريع وتيرة مكافحة الإرهاب على المستوى العالمي، من خلال تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.

كما ساهمت الوفود الجزائرية في الحوار الإفريقي حول دعم مشروع الاندماج والوحدة الذي طرحته منظمة الوحدة الإفريقية خلال دورتها الاستثنائية المنعقدة في مدينة سرت (ليبيا) عام 1999، والذي تمحور حول إنشاء "برلمان إفريقي موحد" يُشكل قاعدة مشتركة لاتخاذ قرارات جماعية بشأن قضايا القارة. وقد أسفر هذا المسار عن إعداد بروتوكول تأسيسي للبرلمان الإفريقي تحت مسمى "برلمان عموم إفريقيا" في سرت سنة 2001، حيث شارك البرلمان الجزائري بفعالية في مختلف الاجتماعات المتعلقة بهذا المشروع، من خلال المساهمة في إعداد التقارير والمشاركة في صياغة التوصيات والقرارات التي أقرّتها اللقاءات.

للإشارة فقد شغلت الجزائر خلال هذه الفترة منصب عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي ومنصب مراقب حسابات.[1]

[1] حصيلة نشاطات المجلس الشعبي الوطني(جانفي 2004، جانفي 2007) المرجع السابق ،ص.ص156-157.

الفرع الثاني: المشاركة في المنظمات الدولية

مارس البرلمان الجزائري نشاطه الدبلوماسي على المستوى الدولي من خلال مشاركته في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، الاتحاد الأوروبي، التعاون مع برنام الأمم المتحدة الإنمائي ودافع عن العديد من القضايا الدولية بإصدار عدة بيانات شارحا ضمنها موقفه من تلك القضايا المصيرية.

أولا: المشاركة الجزائرية في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي.

يُعد الاتحاد البرلماني الدولي أقدم منظمة برلمانية على الصعيد العالمي، إذ تأسس عام 1889 بمبادرة من السيد وليم راندال كرمر من المملكة المتحدة والسيد فردريك باسي من فرنسا، اللذين دعيا إلى عقد أول مؤتمر برلماني دولي حول التحكيم الدولي، بمشاركة ممثلين عن تسع دول. وقد بدأ الاتحاد كمنظمة تمثل البرلمانيين تحت اسم "المؤتمر البرلماني"، ثم تطورت أنشطته إلى أن تم الاعتراف به كهيئة ممثلة للبرلمانات منذ مؤتمر فيينا عام 1922.

ويُشكل الاتحاد البرلماني الدولي منبرًا عالميًا للحوار البرلماني، يهدف إلى تعزيز السلم والتعاون بين الشعوب من خلال تشجيع التواصل، التنسيق، وتبادل الخبرات بين البرلمانات والنواب في ما يتعلق بالقضايا ذات الاهتمام الدولي. وفي إطار سعيه لتحقيق هذه الأهداف، عقد الاتحاد شراكات واتفاقيات تعاون مع منظمة الأمم المتحدة للمساهمة في إيجاد حلول سلمية للنزاعات الدولية .

أما فيما يخص مشاركة الجزائر في هذا الإطار، فقد انضم المجلس الشعبي الوطني إلى الاتحاد البرلماني الدولي لأول مرة عام 1977، خلال انعقاد المؤتمر الرابع والستين في العاصمة البلغارية صوفيا. غير أن عضوية الجزائر علّقت سنة 1992 إثر حل المجلس الشعبي الوطني، قبل أن تُستأنف مجددًا في عام 1993 عبر المؤتمر التاسع والثمانين المنعقد في نيودلهي، الهند[1] .

[1] بلال نورة، مرجع سابق ، ص67.

وعمل مجلس الأمة منذ تأسيسه عام 1998 على المشاركة في جميع المؤتمرات والاجتماعات الدورية للاتحاد.

حرصت الوفود البرلمانية الجزائرية، من خلال مشاركتها المنتظمة في اجتماعات ومؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي، على توعية المجتمع الدولي بحقيقة الأوضاع الداخلية في الجزائر، وذلك عبر تسليط الضوء على ظاهرة الإرهاب وبيان مخاطرها على الإنسانية جمعاء، باعتبارها ظاهرة عابرة للحدود تتطلب تضافر الجهود الدولية لمكافحتها. كما أكدت هذه الوفود على الجهود التي تبذلها الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، إلى جانب التزامها بمواصلة مسارها الديمقراطي..[1]

أثمرت المشاركة البرلمانية الجزائرية عن تحقق نتائج هامة من خلال تحسيس الرأي العام الدولي بمخاطر الإرهاب حيث صادق الاتحاد البرلماني الدولي على العديد من اللوائح الخاصة بإدانة الإرهاب ومحاربته من بينها:

اللائحة التي صادق عليها المؤتمر الـ 105 للاتحاد في هافانا تحت عنوان (مساهمة برلماني العالم في الكفاح ضد الإرهاب) طبقا للائحة رقم 158/55 الصادرة عن الأمم المتحدة.

اللائحة المصادق عليها في المؤتمر الـ 106 للاتحاد في واغادوغو(بوركينا فاسو) في سبتمبر 2001.

اللائحة المصادق عليها في المؤتمر الـ 901للاتحاد في مراكش(المغرب) 2002.[2]

وفي نفس الإطار صدرت لوائح عن الجمعيات الـ 113 بجنيف 2005 والجمعية الـ 112 بمانيلا افريل 2005 والجمعية الـ 111 بجنيف أكتوبر 2004.

[1] أعمر صراح ، الدبلوماسية البرلمانية في أول عهدة تعددية للمجلس الشعبي الوطني2002/1997 مذكرة الدراسات العليا المتخصصة، كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004-2005 ص.38

[2] حصيلة نشاطات مجلس الأمة(جانفي ،2004 جانفي2007) مجلس الأمة، الجزائر، السنة 2007 ، ص152.

أما بخصوص قضية الشرق الأوسط ناقش المؤتمر الـ 103 للاتحاد المنعقد بعمان 2000 بندا إضافيا تقدمت به الشعبة الجزائرية نيابة عن المجموعة العربية تحت تسمية (مساندة البرلمانات لحقوق اللاجئين والمهاجرين بسبب الحروب والاحتلال والمساعدة على إعادتهم لأوطانهم).

الطلب الذي تقدمت به الشعبة الجزائرية بمعية الشعبة المغربية لإدراج بند استعجالي في جدول أعمال المؤتمر الـ 104 للاتحاد في جاكرتا (اندونيسيا)سنة 2000 حول الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وحماية المدنيين الفلسطينيين.

البند الاستعجالي الإضافي في المؤتمر الـ 108 للاتحاد بالشيلي 2003 حول ضرورة إنهاء الحرب في العراق وتمكين الأمم المتحدة والاتحاد من لعب دور اكبر.[1]

إلى جانب هذه الإسهامات حاز مجلس الأمة على مقعد العضو الإضافي بلجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في الجمعية الـ 110 بمكسيكو 2004 وأصبح عضوا أساسيا بداية من الدورة الـ 114 بكينيا 2006 بالإضافة إلى أنها ممثلة في لجنة التنمية المستدامة من طرف السيد صديق شهاب كعضو دائم وذلك خلال سنة .[2]

كما شارك في أشغال الجمعية الـ122 للاتحاد المنعقدة مابين 3/27 و 2010/04/01 تايلاند وتقدم الوفد البرلماني المشارك بإدراج اقتراح البند الاستعجالي المتعلق بالانتهاكات الإسرائيلية للمقدسات الإسلامية في القدس المحتلة وكذلك عمل الوفد على إدراج البند الخاص بتجريم دفع الفدية للارهابين مستندا في ذلك على لائحة مجلس الأمن الدولي رقم 4091.

[1] مجلة مجلس الأمة، الصادرة عن مجلس الأمة المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر ع42.

[2] حصيلة نشاطات مجلس الأمة، المرجع السابق ، ص.ص. 182-184.

وعلى إثرها حاز البرلمان الجزائري على مناصب حساسة في لجان الاتحاد حيث تم انتخاب السيد "بن حليمة" نائب رئيس "لجنة الأمن والسلم الدوليين" إلى جانب ذلك عين السيد "سي عفيف" عضوا باللجنة المكلفة بترقية احترام القانون الدولي الإنساني.

ثانيا: البرلمان الأوروبي.

إستجابةً لدعوة من البرلمان الأوروبي في إطار التحضير لجلسة مخصصة لمناقشة والمصادقة على "اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر"، والمقررة في 9 أكتوبر 2002، قام وفد برلماني جزائري مشترك، يضم أعضاء من مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني، بزيارة إلى مقر البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ يومي 25 و26 سبتمبر 2002.

وقد تمحورت المباحثات خلال هذه الزيارة حول اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وأسفرت عن تعزيز أسس جديدة للحوار بين البرلمانيين الجزائريين ونظرائهم الأوروبيين. كما أسهمت في فتح آفاق أوسع لإقامة علاقات تعاون وشراكة مستدامة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، يكون للجزائر فيها دور محوري ونموذجي، خاصة على مستوى منطقة المغرب العربي وإفريقيا. [1]

وفي هذا السياق، يرى السيد بوزيد لزهاري أن الدبلوماسية البرلمانية تؤدي دورًا محوريًا في تفعيل اتفاقية الشراكة، وذلك على مستويين:

-أولا عليها القيام بإقناع برلمانات الدول العضوة في الاتحاد الأوروبي بضرورة الإسراع بعملية المصادقة على الاتفاق.

-وثانيا عليها الضغط على الحكومات لتطبيق بنود الاتفاق خصوصا ما تعلق منها برفع وتيرة الاستثمارات وتسهيل إجراءات تنقل الأشخاص ومكافحة الإرهاب والرشوة وتبيض الأموال.[2]

[1] مجلة مجلس الامة، الصادرة عن مجلس الأمة المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار – الرويبة ، الجزائر، 2002، ص36.

[2] مجلة مجلس الامة، مرجع سابق، ص36.

ثالثا: التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

في سبيل تكثيف الجهود الرامية إلى ضمان التحسن المستمر للأداء التشريعي البرلماني عمل البرلمان الجزائري على إقامة علاقات تعاون مع بعض التنظيمات المتخصصة وعلى وجه التحديد برنامج الأمم المتحدة الإنمائيPNUD.

حيث شرع مجلس الأمة ضمن هذا الإطار في تنفيذ الاتفاق المبرم بين الحكومة الجزائرية ممثلة في مصالح وزارة الخارجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموقع في الجزائر يوم 19 أفريل 2005 والخاص بـ "تدعيم البرلمان الجزائري" والممتد مابين 2005 إلى غاية جويلية 2007.

وتتمحور نشاطات الاتفاق في الأتي:

-تدعيم وسائل الإعلام داخل البرلمان.

-دور الرقابة البرلمانية وعلاقة البرلمان بالمجتمع المدني. -تدعيم القدرات التشريعية للبرلمان.

-تعزيز المشاركة البرلمانية للمرأة. تجسدت هذه النشاطات عبر تنظيم أيام دراسية ودورات تكوينية وإجراء دراسات ميدانية وتبادل الخبرات.

بالإضافة إلى تعاون مجلس الأمة مع الجمعية الوطنية لتشريعات الولايات المتحدة الأمريكية (NCSL)تجسد التعاون في تنظيم أيام دراسية ودورات تكوينية.[1]

مما سبق يتضح أن مشاركة البرلمان في إطار الاتحاد البرلماني الدولي حققت أهدافها توطيدا للعلاقات البرلمانية وتنفيذا لسياسة الجزائر الخارجية وجهود الدبلوماسية الرسمية بالطريق المبين أدناه:

-استمرار المشاركة والحضور الفاعل للبرلمان في اجتماعات الاتحاد وفي المحافل البرلمانية الدولية.

-التحضير المسبق للمشاركات الخارجية والإعداد لأوراق العمل التي تعتبر وثائق أساسية لتاريخ علاقة البرلمان الجزائري بالاتحاد البرلماني الدولي.

[1] حصيلة نشاطات مجلس الأمة (جانفي2004، جانفي 2007) المرجع السابق ،ص.ص. 144-145.

-الحرص التام والسعي الجاد لتنفيذ القرارات و الالتزامات الصادرة عن الاتحاد.

-التأكيد من خلال مشاركة واسهامات البرلمان في اجتماعات الاتحاد على إبراز مواقف الجزائر وقضاياها وعكس التطورات السياسية والدستورية الحاصلة فيها

المطلب الثاني: العلاقات الثنائية

تشهد العلاقات الدولية توسعًا متزايدًا في حجم ونطاق التفاعلات بين الوحدات السياسية الفاعلة على الساحة العالمية. ويُعزى هذا التطور إلى تنامي إدراك صانعي القرار السياسي في مختلف الدول لأهمية تعزيز التعاون المتبادل، لمواجهة التحديات المعقدة التي يفرضها الوجود المشترك في عالم متشابك، لاسيما في ظل تداعيات العولمة، وتزايد الترابط والاعتماد المتبادل، وتجاوز الأزمات للحدود الإقليمية، إضافة إلى الطفرة التي أحدثتها ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وفي هذا الإطار، أصبحت الدول على وعي متزايد بأنها أمام خيارين لا ثالث لهما: إما التعاون من أجل البقاء وتحقيق المصالح المشتركة، أو الانزلاق نحو الصراع والانهيار. فقد بات من الواضح أنه لا يمكن لأي دولة أن تحقق أهدافها في ظل العزلة، بل إن الانفتاح والتعاون مع الآخرين يتيح لها الاستفادة من الإمكانات المتوفرة لدى الشركاء وتحقيق مكاسب متبادلة.[1]

الفرع الأول: العلاقات الثنائية مع الدول العربية

يُعد التعاون الدولي السمة الأبرز التي تميز العلاقات بين الدول في العصر الراهن، حيث يقوم على مبادئ التضامن وتضافر الجهود من أجل تحقيق أهداف مشتركة والمساهمة في معالجة القضايا العالمية التي يصعب التصدي لها بشكل فردي. ومن بين أبرز تجليات هذا التعاون، يبرز التعاون البرلماني الذي شهد تطورًا ملحوظًا خلال العقود الأخيرة، إذ يقوم على مجموعة من القواعد والمبادئ

[1] وسيلة شابو، التعاون البرلماني:رافد أساسي لتطوير العلاقات الثنائية بين الجزائر وتركيا، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 2، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد الرابع العدد الأول، 2020، ص2.

والآليات التي يؤطرها إطار قانوني متكامل، يضمن تنظيم السلوكيات البرلمانية ويوجه العلاقات بين الهيئات التمثيلية.

ويتيح هذا الإطار تبادل الخبرات بين البرلمانات الوطنية والاستفادة من التجارب المختلفة، مما ينعكس إيجابًا على مواقفها وتنسيقها المشترك في معالجة القضايا المطروحة على الساحة الإقليمية والدولية، لذلك ينبغي بادئ ذي بدء، تحديد الأساس القانوني للتعاون البرلماني (أولا)، والإطار التنظيمي الذي يقوم عليه هذا التعاون بين برلماني الجزائر وتركيا (ثانيا).

أولا: الأساس القانوني للتعاون البرلماني

يتطلب التعاون البرلماني وضع إطار قانوني شامل يحدد القواعد المنظمة للعلاقات والتفاعلات التي تنشأ نتيجة للتواصل والتبادل بين برلماني الدولتين. وبما أن هذه الروابط تربط كيانات سياسية تتمتع بقدر متساوٍ من السيادة، وترتبط العلاقة الثنائية بشكل رئيسي بالسلطة التشريعية، فمن الطبيعي أن يتم صياغة آلية مناسبة تتوافق مع طبيعة هذه الكيانات. ولذلك، لجأ الطرفان إلى استخدام أسلوب المعاهدة كوسيلة لتنظيم العلاقات بينهما، بما يضمن التزامات ومزايا متبادلة ومتساوية، وهو ما يستدعي التركيز على إبرام معاهدة الصداقة والتعاون.[1]

فرض النظام الدولي الجديد واقعًا معقدًا ومتداخلًا دفع الدول إلى تعزيز وتوطيد آليات استقرار العلاقات الدولية، خاصة مع تطور مفهوم السلام. فقد أصبح السلام لا يقتصر على غياب النزاعات المسلحة فحسب، بل أصبح يشمل أيضًا ضمان رفاهية الشعوب وتحقيق الأمن الإنساني. وسعت الدول إلى تحقيق هذه الأهداف بطرق متنوعة، من بينها إبرام معاهدات الصداقة والتعاون، حيث أن دعم السلام في جوهره يتطلب إقامة علاقات ودية ومستدامة بين الدول.

[1] وسيلة شابو، مرجع سابق، ص3.

وقد سارت الجزائر وتركيا على هذا النهج حيث جرى توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين الطرفين في مدينة الجزائر بتاريخ 23/5/2006، وصادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 08-172 الصادر بتاريخ 14/06/2008 [1] كما صادقت عليها تركيا بموجب المرسوم رقم 08-11 المؤرخ في 2008/09/17،[2] مما يؤكد على قبول الطرفين العمل بها وارتضائهما الالتزام بما تضمنته من بنود وترتيبات.

ويصنف هذا النوع من التصرفات، في أدبيات القانون الدولي، ضمن المعاهدات الثنائية التي تتداخل عندها الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي معاهدة عقدية تقتصر على أطرافها فقط ولا تمتد إلى غيرهم، كما أنها تعالج مواضيع تتعلق بمصالح تخص هذين الطرفين ليس إلا، فيعتبر مجالها محصورا من حيث نطاق تطبيقه، وتعتبر مصدرا أصليا لالتزامات قانونية تسري على الطرفين المعنيين دون سواهم.[3]

وقد تضمنت المادة 09 من هذه المعاهدة بند التعاون والتشاور السياسيين، وورد في الفقرة 03 منها ضرورة تشجيع الاتصال والحوار بين البرلمانيين والمنظمات المهنية، وممثلي القطاع الخاص، والنسيج الجمعوي الجزائري والتركي، حيث يتماشى هذا التوجه مع ما أخذت به المادة 31 من دستور الجزائر العام 2016 إذ تنص على أن :" تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات

[1] معاهدة الصداقة والتعاون بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية تركيا، موقعة بالجزائر في 23 ماس سنة 2006 صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 08-172 مؤرخ في 14 جوان 2008 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 31 الصادر بتاريخ 11 جمادى الثانية 1429 الموافق 15 يونيو 2008، ص 9

[2] المرسوم رقم 08-11 المؤرخ في 25 يونيو 2008، المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، هو قانون وليس مرسومًا تنفيذيًا .صدر هذا القانون في الجريدة الرسمية رقم 36 بتاريخ 2 يوليو 2008، وهو ينظم دخول الأجانب إلى الجزائر، شروط إقامتهم، وتنقلهم داخل التراب الوطني.

[3] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مبادئ القانون الدولي: الإطار النظري والمصادر، الطبعة الأولى، المكتب الوطني للبحث والتطوير، طرابلس، ليبيا ،2004، ص 339.

الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه."

يتبين من السياق العام لمعاهدة الصداقة والتعاون أن الطرفين قد اعتمدا الأفكار التي قدمتها النظرية الوظيفية في مجال التكامل الدولي. هذه النظرية تؤكد أن الطريق الأنسب لتحقيق التعاون والتكامل بين الدول يبدأ بالتعاون في المجالات غير السياسية، كمرحلة تمهيدية للوصول إلى المجال السياسي. فإذا تم تعزيز التعاون في هذه المرحلة الأولية وتأسيس شبكة قوية من التفاعلات، فإن ذلك سيتوسع بشكل طبيعي ليشمل المجال السياسي. ومع ذلك، لا يمكن البدء من هذا المجال السياسي مباشرةً لأنه يرتبط بسيادة الدولة وأمنها ومكانتها على الساحة الدولية. ولكن إذا تحقق التعاون على هذا المستوى، فإن ذلك سيدفع الدولة لتوسيع نطاقه ليشمل جميع المجالات. [1]

ثانيا: الإطار التنظيمي للتعاون

يتطلب التعاون البرلماني وضع إطار مؤسسي وهيكلي يتيح تنظيم العلاقات الثنائية والتفاعلات المتبادلة التي تتطلبها عملية الاتصال والتشاور بين الجانبين. كما يشمل تنسيق الجهود وترتيب مساراتها ومراحل تحقيق الأهداف المحددة، فضلاً عن تحديد أساليب وأدوات الاتصال المباشر ضمن إطار منظم. وبالتالي، يجب تحديد معالم هذا الإطار التنظيمي، ويشمل ذلك إنشاء مجموعة الصداقة البرلمانية الجزائرية–التركية وتحديد أهدافها وآلية عملها.

بعد مداولة مكتب المجلس الشعبي الوطني أصدر التعليمة العامة رقم 02 بتاريخ 2008.2.27 تتضمن إنشاء المجموعة البرلمانية للصداقة الجزائرية التركية وتنظيمها وتحديد مهامها

[1] محمد السيد سليم، العلاقات بين الدول الإسلامية، الطبعة الأولى، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1991، ص 206.

[1] بناء على الرغبة المشتركة للطرفين، وقد جاءت هذه التعليمة لتجسيد ما ورد في معاهدة الصداقة والتعاون المذكورة آنفا، فصدر بيان صحفي بتاريخ 2008.08.14 ، يتضمن الإعلان عن التنصيب الرسمي للمجموعة بمقر الغرفة السفلى للبرلمان الجزائري، وبالمقابل شكلت الجمعية الوطنية التركية الكبرى مجموعة برلمانية للصداقة التركية – الجزائرية بتاريخ 2011.12.16 لتحقيق ذات الغرض.[2]

تتألف مجموعة الصداقة البرلمانية الجزائرية–التركية من أعضاء كلا غرفتي البرلمان الجزائري، ويخضع تأسيسها وتنظيمها وأعمالها لقرار مشترك من مكتبي الغرفتين وفقًا للمادة 03 من التعليمة. ومن خلال ذلك، تتجسد الشرعية الديمقراطية، حيث يوفر النظام الثنائي للمجالس قوة أكبر للتعاون البرلماني، ويسهم في تحسين الأداء البرلماني من خلال توفير أعضاء ذوي تخصصات وخبرات متنوعة في مختلف المجالات. كما يساهم في توسيع قاعدة التمثيل الشعبي، حيث تمثل الغرفة الأولى الاتجاه نحو التجديد، بينما تجسد الغرفة الثانية الحكمة والتوازن، مما يؤدي إلى توليد نشاط فكري يجمع بين المبادرة وقوة التفكير.[3]

في الواقع، تُعتبر هذه المجموعة بمثابة قناة هامة للتواصل والنقل المعلوماتي، رغم أنها لا تمثل بديلاً عن الهيئات الأخرى المكلفة برعاية العلاقات الخارجية ولا يمكن أن تحل محلها. كما أنه لا يوجد تداخل في المهام والصلاحيات بين كل منها. ومع ذلك، يتم تشكيل المجموعة بما يتماشى مع التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة، ووفقًا لرغبتها في تجسيد مساعي الدفاع عن القضايا الهامة. من

---

[1] التعليمة العامة رقم 02بتاريخ ،2008.2.27تتضمن إنشاء المجموعة البرلمانية للصداقة الجزائرية التركية وتنظيمها وتحديد مهامها، الجريدة الرسمية لجلسات المجلس الشعبي الوطني، الدورة الربيعية لسنة 2008، عدد56 ،المؤرخ في 02مارس 2008، ص.4.

[2] المجلس الشعبي الوطني، النصوص الأساسية (2012)(18.11.2019–17h37)www.apn.dz.org .

[3] يوسفي محمد،" الثنائية المجلسية ومعالمها في بعض الأنظمة السياسية المعاصرة،" مجلة البرلمانية، العدد التجريبي، ديسمبر 2004 ،ص68.

خلال توضيح أهداف المجموعة البرلمانية للصداقة الجزائرية–التركية وكشف أسلوب عملها، يمكن التعرف بوضوح على الجانب العملي في التعاون البرلماني.

تتمثل المهمة الأساسية للمجموعة البرلمانية للصداقة الجزائرية – التركية في توفير الشروط الملائمة لتحقيق الأهداف التالية : [1]

–إقامة تعاون وحوار بين البرلمانين.

–تبادل الاتصالات والمبادلات والتقارب بين البرلمانين.

–تبادل المعلومات والخبرات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

–تنمية وتدعيم أواصر الصداقة والتعاون القائمة بين البرلمانين.

–تبادل المعلومات حول التجارب التشريعية والقانونية والقضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

وسيتم تفصيل هذه الأهداف عند التطرق إلى الدبلوماسية البرلمانية باعتبارها تجمع مجمل النشاطات التي تنفذ تحقيقا لتلك الأهداف.

في الأصل، تنشأ المجموعة البرلمانية للصداقة والتعاون بمبادرة من المجلس الشعبي الوطني أو باقتراح من البرلمان الأجنبي، وتتشكل من أعضاء البرلمان، وينتمي النواب إلى هذه المجموعة حسب رغباتهم ومع مراعاة انتماءاتهم السياسية والحزبية في إطار التعددية، حيث يتولى قسم العلاقات الدولية استلام هذه الرغبات وضبط قائمة كل مجموعة برلمانية قبل تنصيبها . [2]

وحسب المادة 09 من التعليمة رقم 02 تشكل المجموعة مكتبها المتكون من الرئيس وستة (06) نواب للرئيس، على الأكثر، ويمثل النواب المنتمين إليها مجموعات سياسية مختلفة، وتضيف المادة 10 من ذات التعليمة بأن يتفق رؤساء المجموعات السياسية على توزيع مناصب رئاسة

[1] المجلس الشعبي الوطني، التعاون البرلماني (2013).(18.11.2019–16h55)www.apn.dz.org:

[2] المادتان 107 و 08 من التعليمة العامة رقم 02 (2008.2.27).

المجموعة البرلمانية للصداقة، وفي حالة عدم الاتفاق يتولى رئيس المجلس الشعبي الوطني توزيع هذه المناصب على أساس التمثيل النسبي لكل مجموعة سياسية استنادا إلى إعلان المجلس الدستوري المتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس، كما تتشكل المجموعة البرلمانية للصداقة للفترة التشريعية الواحدة، غير أنه في حالة إلغاء نظيرتها في البرلمان الأجنبي تحل تلقائيا، ولضمان الشفافية والعلنية يتم نشر قائمة أعضاء المجموعة في الجريدة الرسمية لمناقشات المجلس الشعبي الوطني وعبر موقع الانترنت، وإعلام وزارة الشؤون الخارجية بتشكيلها عملا بالمادة 12 من ذات التعليمة.

ولممارسة نشاطها، تجتمع المجموعة البرلمانية للصداقة والتعاون بمقر المجلس، بدعوة من رئيسها، وفي حالة غيابه يتم الاستدعاء من قبل أحد نوابه، فحسب المادة 14 من التعليمة تعد المجموعة برنامج عملها، بمساعدة قسم العلاقات الدولية بالمجلس ثم تبلغه لرئيس المجلس، ولمتابعة نشاطها يرسل قسم العلاقات الدولية ملخصا عن العلاقات الثنائية بين البلدين، ويبلغ رئيس المجموعة، بصورة دورية، رئيس المجلس بنشاطها على أن تعمل إدارة المجلس على توفير الوسائل المادية الضرورية لنشاط المجموعة، ومن جهته، يسهر قسم العلاقات الدولية على توفير الوسائل البشرية الضرورية لعمل المجموعة

ومتابعة سير نشاطاتها، وتوفير الوثائق والمساهمة في إعداد تقارير عن المهام المنجزة في الخارج، وفي إعداد وتبليغ أعضاء المجموعة، وتحرير مراسلاتها ومحاضر الاجتماعات، وحفظ الوثائق الخاصة بها .[1]

ومن أجل تطوير قنوات الاتصال والحوار أجازت المادة 17 من نفس التعليمة لرئيس المجلس إشراك رئيس المجموعة البرلمانية للصداقة والتعاون في استقبال ومرافقة الشخصيات والوفود البرلمانية التي تقوم بزيارة الجزائر، والمشاركة في المحادثات التي تجري بين الجانبين، كما يمكنه أن يعين من بينهم

[1] المادة 27 من ذات التعليمة العامة رقم 02 (2008.2.27) .

من يمثل المجلس في اللقاءات الرسمية وإحياء المناسبات التي تنظمها التمثلية الدبلوماسية للدولة المعنية بالجزائر بشرط أن يتولى رئيس المجموعة تبليغ قسم العلاقات الخارجية في وقت سابق بكل الاتصالات التي يمكن القيام بها مع الطرف الأجنبي.

وطبقا للمادة 19 يجوز للمجموعة أن تقترح طوال الفترة التشريعية، القيام بمهمة واحدة إلى الخارج في إطار العلاقات الثنائية، بناء على دعوة من نظيرتها في البرلمان التركي بشرط أن تخطر رئيس المجلس بذلك فور استلامها، وتتم دعوة نظيرتها التركية لزيارة الجزائر بعد موافقة رئيس المجلس، كما يمكنها استقبال وفد واحد من هذه المجموعة طوال الفترة التشريعية، ويحدد مكتب المجلس المهام إلى الخارج تبعا للأولويات التي يراها ضرورية لتدعيم الدبلوماسية البرلمانية، على ألا تتجاوز مدة المهمة خمسة (05) أيام، ويبلغ عدد أعضاء الوفد إلى الخارج 05 نواب .[1]

وفي كل الأحوال، يتكفل المجلس بتمويل نشاط المجموعة، فتدرج اعتمادات سنوية في ميزانيته تخصص لهذا الغرض تحديدا، ومن ثم يستفيد أعضاء الوفد بمناسبة القيام بمهمة في الخارج، علاوة على تذاكر السفر وتكاليف التنقل والتأمينات من المكافآت المعوضة للمصاريف الخاصة بمهمة، فتكون التغطية شاملة بنسبة 100% في حالة عدم تكفل البرلمان التركي بنفقات الإيواء عملا بأحكام المادة 23 من التعليمة وفي إطار المعاملة بالمثل، يتحمّل وفد المجموعة البرلمانية للصداقة التركية – الجزائرية نفقات التنقل خلال زيارته للجزائر.

الفرع الثاني: العلاقات الثنائية بين الدول الأوروبية[2]

عرفت العلاقات الثنائية الجزائرية مع البرلمان الأوروبي تطورا معتبرا بداية من سنة 2001 بعد أن طبعت العلاقات الجزائرية مع البرلمان الأوروبي فترات توتر امتدت لفترة (1995– 2001) ، و ذلك

[1] المادتان 21و 22من ذات التعليمة العامة.

[2] عيسى بورقبة، الدبلوماسية البرلمانية وإسهاماتها في حل الخلافات العالمية والوطنية، للحصول على شهادة ماجستير في القانون العام، جامعة وهران 2، 2014–2015، ص88.

نتيجة تبني البرلمان الأوروبي العديد من اللوائح المتعلقة بالوضع في الجزائر نتيجة الظرف العصيب الذي عرفته و خصت لوائح البرلمان الأوروبي (الإرهاب، الوضع في القبائل، فيضانات باب الواد نوفمبر 2001) ، و ذلك تبعا لزيارة رئيس الجمهورية الجزائرية لبروكسل فيما بين 11 و 21 ديسمبر 2001 الذي شمل لقاء مثمر بين رئيس الجمهورية مع رئيسة البرلمان الأوروبي أنذاك Nicole Fontaineحيث تم بعد ذلك تكثيف الزيارات بين البرلمان الجزائري و البرلمان الأوروبي.[1]

-أولا: حول البرلمان الأوروبي:

1.البرلمان الأوروبي أحد أهم أجهزة الاتحاد الأوروبي، تشكل من 736عضو، يمثلون 28 دولة أوروبية عضو بالاتحاد الأوروبي [2]إلى غاية انتخابات ماي 2014(751عضوا).

جدير بالذكر، أن "حركة الوحدة الأوربية ناضلت بشكل متواصل على مدى أكثر من ربع قرن قبل أن تتمكن من احوبل الجمعية البرلمانية إلى برلمان [3]أوروبي" منتخب بالاقتراع المباشر، كما ناضلت على مدى ربع قرن آخر قبل أن تتمكن من تزويد هذا البرلمان بصلاحيات تشريعية ورقابية حقيقية.[4]

كما استشعر الجميع مدى الحاجة الملحة لوضع سقف لعدد مقاعد البرلمان الأوروبي في ظل التوسع المستمر في الدول الراغبة في الإنضمام. وكان ذلك في معاهدة لشبونة حيث حدد العدد بـ 750 + الرئيس.

2. ينتخب أعضاء البرلمان الأوروبي بالاقتراع العلني المباشر.

---

[1] فارس حامدي، دور الدبلوماسية البرلمانية في دمقرطة العلاقات الدولية، بحث ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008 ، ص99.

[2] معاهدة لشبونة التي دخلت حيز التنفيذ يوم 01ديسمبر 2009 رفعت عدد أعضاء البرلمان الأوروبي إلى 751 عضو (بدأ العمل بها في الانتخابات الأوروبية لماي 2014)

[3] عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوربية تجربة التكامل والوحدة، بيروت، مركز الدراسات العربية، 1990، ص39.

[4] حسن نافعة، الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص140..

3. تشكل النساء قرابة ثلث أعضائه حاليا.

4. تتراوح نسبة تمثيل الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي في البرلمان الأوروبي من 99عضوا (ألمانيا) إلى 05أعضاء (مالطا).

5. مقر البرلمان الأوروبي المنصوص عليه قانونا بموجب معاهدة التأسيس يقع بستراسبورغ، حيث يعقد دوارته شهريا لكن اللجان تعقد اجتماعاتها ببروكسيل والسكرتارية تتخذ لوكسمبورغ مقرا لها.

6. البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد يتقاسمان الوظيفة التشريعية لكنهما لا يملكان صلاحية اقتراح القوانين المخولة حصريا للجنة ومع ذلك فمقترح كل قانون يجب أن يحوز على مصادقة البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي.

7.البرلمان الأوروبي يشكل حاليا 20لجنة.

8. كما تتشكل داخل هياكل البرلمان الأوروبي 07 مجموعات سياسية ومعهم مجموعة لا منتمين. يمكن للبرلمان إنشاء لجان فرعية مؤقتة تعالج مسائل خاصة، كما يمكنه تشكيل لجان تحقيق في حال مخالفة أو سوء تنفيذ القوانين.[1]

9.الرئيس الحالي للبرلمان الأوروبي هو الألماني Martin Shultzوكان قد انتخاب في جانفي 2012 لاستكمال نصف العهدة (2009-2014) (أعيد انتخابه سنة 2014) خلفاً للبولوني جرزي بيزك (Jerzy Buzekالرئيس الرابع والعشرين) المنتخب أيضاً لنصف عهدة يوم 14 جويلية2009 خلفا للألماني Hans Gert Pottering.

10.يعتمد البرلمان الأوروبي في علاقاته الخارجية على العديد من اللجان المشتركة والمفوضيات، من بينها مفوضية العلاقات مع بلدان المغرب العربي واتحاد المغرب العربي تتشكل حاليا من 36 عضو،

[1] Union européenne, revue de la Délégation de l'Union européenne en Algérie, n 21, 2ème semestre 2012, p33.

من بينهم 18عضو إضافي . كما يضم البرلمان الأوربي المجموعة البرلمانية للمغرب والمشرق العربي، التي تعد تقارير تعرضها على البرلمان بعد زيارات تقوم بها إلى دول المنطقة.

11.يتم تشكيل مجموعة "الجزائر" بالبرلمان الأوروبي في بداية كل عهدة تشريعية، وعلى نفس المنوال يتم تنصيب مجموعة "البرلمان الأوروبي" بالبرلمان الجزائري.

ثانيا: حول مختلف اللقاءات والاجتماعات فيما بين البرلمان الأوروبي والجزائر

1.عرفت العلاقات الجزائرية مع البرلمان الأوروبي تطورا معتبرا بداية من سنة 2001.[1]

2.كما طبعت العلاقات الجزائرية مع البرلمان الأوروبي فترات توتر امتدت للفترة (1995- 2001) وذلك نتيجة تبني البرلمان الأوروبي للعديد من اللوائح المتعلقة بالوضع في الجزائر نتيجة الظرف العصيب الذي عرفته وخصت لوائح البرلمان الأوروبي (الإرهاب، الوضع في منطقة القبائل، فيضانات باب الواد في نوفمبر 2001).

3. وتبعا لزيارة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة لبروكسيل، فيما بين19 و21 ديسمبر 2001، الذي شمل لقاءا مثمرا للسيد الرئيس مع رئيسة البرلمان الأوروبي آنذاك، نيكول فونتان ، M^me^ Nicole Fontaineحيث تم بعد ذلك تكثيف الزيارات بين البرلمان الجزائري والبرلمان الأوروبي.

4. وقد عرفت علاقات الجزائر مع البرلمان الأوروبي تطورا ملموسا بعد فيضانات باب الواد، حيث بعثت رئيسة البرلمان الأوروبي رسالة مواساة لرئيس الجمهورية، كما أصدر البرلمان الأوروبي لائحة في الموضوع، أثنت على المساعدات الأوروبية المقدرة بـ 758.000أورو، والمخصصة لنجدة منكوبي باب الواد

5.شاركت لجنة من أعضاء البرلمان الأوروبي في متابعة (وليس مراقبة) الانتخابات التشريعية لـ 30 ماي 2002، وقد تكونت من(05) أعضاء من بينهم:

[1] حصيلة نشاطات مجلس الأمة، منشورات الوكالة الوطنية للنشر والاشهار، 2007.ص ،33-37

- السيدة ياسمينة بوجناح، فرنسا،
- السيدة باسكويلانا نابوليتانو ، (PSE)،Mme Pasqualina Napoletanoإيطاليا.

قد سمحت هاته الزيارة الاستعلامية بالوقوف على الوضع بالجزائر ومناقشة ترتيبات اتفاق الشراكة الأورو – متوسطية الممضي في فالنسيا (إسبانيا) في أفريل 2002[1].

6. وتبعا لذلك، نشر تقرير لجنة مشكلة حول زيارة أعضاء البرلمان الأوروبي للجزائر، والذي تضمن فقرات أشادت بإجراء الانتخابات في أجواء اتسمت بالهدوء في جميع أرجاء الوطن، فيما عدا منطقة القبائل التي لم يشارك مواطنوها في الانتخابات، وهي الملاحظات التي أكدت ما ذهبت إليه السيدة نابوليتانو و ،Mr M. Esteveرئيس الوفد.

7.زار السيد عبد العزيز بلخادم، وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية البرلمان الأوروبي بتاريخ 10سبتمبر 2002 ودار نقاش موسع حول اتفاق الشراكة الأورو – متوسطية مع أعضاء لجنة الشؤون الخارجية،

8. مشروع التقرير الخاص بملاءمة اتفاق الشراكة الأورو – متوسطية فيما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والذي قام بصياغته رايمون اوبيليس ، RAIMON OBIOLISوالذي صادقت عليه لجنة العلاقات الخارجية عشية زيارة السيد وزير الخارجية (2002/09/10) بـ 65 أصوات نعم، مقابل 04 امتنعوا عن التصويت، ولم يصوت أحد ضد القرار.[2]

[1] Madjid Makedhi ,Une délégation du Parlement européen à Alger, El Watan ,du 5/1/2002, p.1.

[2] التقرير الخاص بملاءمة اتفاق الشراكة الأورو – متوسطية فيما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:

http://www.europarl.europa.eu/meps/fr/4328/RAIMON_OBIOLS_home.html

9.وفي إطار تعميق الحوار البرلماني فيما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، قاد السيد بوزيد لزهاري، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الأمة آنذاك وفدا من غرفتي البرلمان (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة)،.[1]

10.وقد صادق البرلمان الأوروبي على اتفاق الشراكة الأورو – متوسطي مع الجزائر في جلسته العلنية بتاريخ 10 أكتوبر 2002 ببروكسيل، وقد صوت لصالح الاتفاق 458 صوتا مقابل 10بـ لا وامتناع 20 صوت.

11. زار السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية، البرلمان الأوروبي بدعوة من رئيسه آنذاك، السيد بات كوكس، وقد ألقى الرئيس الجزائري خطابا هاما بالبرلمان الأوروبي في جلسة علنية خاصة (03 جوان 2003).

12. زار وفد من مفوضية المغرب العربي بالبرلمان الأوروبي الجزائر في إطار الاجتماع السابع فيما بين البرلمان الجزائري والبرلمان الأوروبي وذلك في الفترة ما بين 30 سبتمبر و03 أكتوبر 2003، وذلك برئاسة ،Mr Gerardo Galeote Quecedoرئيس مفوضية المغرب العربي بالبرلمان الأوروبي.

13. وانتقل وفد عن البرلمان الجزائري إلى ستراسبورغ يومي 15 و 16نوفمبر 2006 في إطار اللقاء البرلماني الثامن بين البرلمان الأوروبي والبرلمان الجزائري وقد تشكل من 09 أعضاء لأمة واطار إداري وقد ترأسه السيد عبد الرازق بوحارة، نائب رئيس مجلس الأمة.

[1] Voir en annexe le compte rendu de la sixieme rencontre parlement algerien /parlement européen en septembre 2002 (AR/FR).

14. كما تنقل وفد من أعضاء البرلمان الأوروبي إلى الجزائر في إطار اللقاء البرلماني التاسع في الفترة ما بين 23و 26 فبراير 2009 وقد كان هذا اللقاء مبرمجا في ديسمبر 2007 لكنه أجل نتيجة التفجيرات الإرهابية لديسمبر 2007 بالجزائر العاصمة.

15. وفي إطار اللقاء العاشر تنقل وفد برلماني عن غرفتي البرلمان الجزائري إلى بروكسيل يومي 06 و 07 أكتوبر 2010 برئاسة السيدة ليلى الطيب، رئيسة لجنة التربية، التعليم العالي والشؤون الدينية والأوقاف بمجلس الأمة.

16. ونتيجة لتطور العلاقات الجزائرية مع البرلمان الأوروبي، فقد تنقل كل من:

-السيد ،Josep Borrelرئيس البرلمان الأوروبي (بلجيكي)، كرئيس للبرلمان الأوروبي في أول زيارة من نوعها للجزائر في الفترة ما بين 06 و08 مارس 2006.

-السيد ،Hans Poetteringرئيس البرلمان الأوروبي (ألماني)، الذي زار الجزائر في الفترة ما بين 23 و31 أكتوبر 2007، وقد كللت هذه الزيارة بتصريحات إيجابية لرئيس البرلمان الأوروبي.[1]

[1] حصيلة نشاطات مجلس الأمة لسنتي ،9010-9011الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الرويبة، الجزائر العاصمة 2012.

الفصل الثاني

أحكام الدبلوماسية البرلمانية على السياسة الخارجية الجزائر بين التحديات والافاق

تمهيد:

تعد الدبلوماسية البرلمانية أحد الأبعاد الحديثة للعمل الدبلوماسي، حيث أصبحت البرلمانات الوطنية تلعب دورًا متزايد الأهمية في تعزيز العلاقات الخارجية ودعم السياسة الخارجية للدول. وفي هذا الإطار، برز البرلمان الجزائري، بغرفتيه (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة)، كفاعل مساعد ومكمل للدبلوماسية التقليدية التي تقودها وزارة الشؤون الخارجية.

لقد أضحت الدبلوماسية البرلمانية أداة فعالة لتعزيز الحوار بين الشعوب، ودعم المواقف الوطنية في المحافل الإقليمية والدولية، خاصة من خلال مشاركة البرلمانيين الجزائريين في مختلف الهيئات البرلمانية الدولية، مثل الاتحاد البرلماني الدولي، والبرلمان الإفريقي، والبرلمان العربي، وغيرها. وتُستثمر هذه المشاركات في نقل وجهة نظر الجزائر حول القضايا الإقليمية والدولية، وفي دعم مواقفها إزاء التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية.

وعليه، فإن دراسة تأثير الدبلوماسية البرلمانية على السياسة الخارجية الجزائرية تكتسي أهمية خاصة لفهم حدود هذا التأثير، وطبيعته، والآفاق المستقبلية لتفعيل هذا النوع من الدبلوماسية في خدمة المصالح العليا للبلاد، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل عبر المبحثين التاليين:

المبحث الأول: التكامل بين الدبلوماسية البرلمانية والرسمية

المبحث الثاني: التحديات والآفاق المستقبلية

المبحث الأول

التكامل بين الدبلوماسية البرلمانية والرسمية

إن التكامل بين الدبلوماسية البرلمانية والرسمية لا يعني التداخل أو التكرار، بل يمثل توزيعًا للأدوار وتعاونًا بنّاءً يهدف إلى توسيع دائرة التأثير الدولي للدولة. فمن خلال التنسيق بين المؤسستين، يمكن تحقيق خطاب خارجي متوازن، يعكس التوافق الوطني ويمنح السياسة الخارجية بعدًا شعبيًا يُعزز من شرعيتها وفعاليتها.

المطلب الأول: التنسيق بين المسؤوليات

إن المتعارف عليه دستوريا هو أنه على قدر المسؤولية تكون السلطة، ولما كانت السلطة والمسؤولية متلازمتان، فإن المسؤولية بلا سلطة ظلم بين، وسلطة بلا مسؤولية هي ظلم أيضا للخاضعين للسلطة[1] .

وفي هذا المطلب سوف سنتحدث عن البرلمان والحكومة كفرع أول، والفرع الثاني نتحدث فيه عن دور المجتمع المدني.

الفرع الأول: البرلمان والحكومة

إذا كان البرلمان الجزائري يمارس الرقابة على عمل الحكومة بوسائل عديدة ومختلفة دون أن يترتب على تحريكها إثارة المسؤولية السياسية للحكومة، فقد دعمت السلطة التشريعية بآليات رقابية

[1] دنيدينة منيرة، مسؤولية الحكومة أمام البرلمان في النظام الدستوري الجزائري، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2017، ص7

يمكن من خلالها البرلمان أن يثير مسؤولية الحكومة وتنحيتها عن منصبها، ويعتبر هذا الدعم أمرا ضروريا للحفاظ على هذا التوازن نظرا لما تملكه السلطة التنفيذية من وسائل للرقابة هي الأخرى[1].

وبعد المصادقة على دستور 1989 وبنفس الإصلاحات السياسية والدستورية التي عزم عليها المؤسس الدستوري للاتجاه نحو تحقيق دولة ديمقراطية حيث كانت هذه الأخيرة مطلبا شعبيا، ليقرر عمليا إسقاط سياسة الحزب الواحد والخروج إلى التعددية السياسية .وتأثرا بالنظام البرلماني أقر المؤسس الدستوري الجزائري سنة 1989 فكرة المسؤولية السياسية للحكومة صراحة وذلك عند عرضها لبرنامجها أمام البرلمان، وحدد مجالات مسؤولية الحكومة بمناسبة عرض البيان السنوي لسياستها العامة، وهذا ما كرسه أيضا دستور 1996 بتعديلاته ومنها آخر تعديل لسنة 2016.

يعتبر برنامج الحكومة أو مخطط عملها من أولويات الوزير الأول وطاقمه الحكومي حيث يضطلع هذا الأخير في إعداد وضبط مخطط عمل الحكومة لعرضه وتقديمه إلى المجلس الشعبي الوطني للمناقشة والتصويت عليه .حيث يكون البرنامج يشمل في الواقع الخطة العملية الممكنة لكل القطاعات سواء في جانبها الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، وما الأهداف التي تنوي تلك القطاعات الوصول إليها خلال فترة محددة، فيتحدد مخطط عمل الحكومة من جانبين يمثل الأول وضع تقديرات أو احتمالات تتعلق بالخطة التي يجب أن تتبع لهيكلة النشاط الحكومي من جوانبه المتعددة، في حين يتحدد الجانب الثاني في تحديد الأهداف البعيدة المدى، والذي يهدفه التخطيط السابق إلى بلوغه أو النتائج المرجوة.[2]

[1] دنيدينة منيرة، مرجع سابق، ص47

[2] نمر آمال، الرقابة على أعمال الحكومة في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم إدارية السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وا –ورقلة– الجزائر، السنة الجامعية 2013/2012 ، ص 14

أولا: تقديم مخطط عمل الحكومة

بعد تعيين الحكومة وفقا لأحكام الدستور، ويضبط الوزير الأول برنامج حكومته ويعرضه على مجلس الوزراء، ثم يتولى الوزير الأول تقديم هذا البرنامج أمام المجلس الشعبي الوطني للمناقشة والتصويت عليه.

ثانيا: إجراءات مناقشة مخطط عمل الحكومة

وبالرجوع إلى الدستور نجده يعقب تقديم الوزير الأول لبرنامج حكومته بإجراء مناقشة عامة حوله على مستوى المجلس حيث تكتسي أهمية بالغة لتأثيرها التمهيدي على مصير البرنامج، لهذا يتعين على المجلس القيام بإجراء المناقشة إذن، وهو ليس محيز بشأنها[1].

ثالثا: الآثار المترتبة على مناقشة مخطط عمل الحكومة

بعد مناقشة المجلس لبرنامج الحكومة تأتي المرحلة الحاسمة المتمثلة في التصويت عليه، والذي من شأنه تحريك مسؤولية الحكومة إذا صوت المجلس بعدم موافقته على برنامجها، لهذا ما حل المجلس الشعبي الوطني وجوباً.

الفرع الثاني: دور المجتمع المدني[2]

من الناحية التاريخية مرت الأنظمة البرلمانية بمرحلتين: مرحلة النظام الثنائي الذي يتمتع فيه رئيس الدولة بصلاحيات واسعة ومرحلة النظام الأحادي حيث صلاحيات رئيس الدولة محدودة جدا وأحيانا رمزية وتتمتع الحكومة بكامل الصلاحيات الإجرائية . التنفيذية.

[1] سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة، عين مليلة، الجزائر، الطبعة الثانية، سنة 1993م، ص 392

[2] نورالدين حروش، تطوير علاقة البرلمان بالمجتمع المدني، البرلمان المدني، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، دس، مجلة الفكر العدد العاشر ص152.

يسمى البرلمان أو المؤسسة التشريعية أو السلطة التشريعية أو المؤسسة الإشتراعية، يتكون عامة من مجلسين مجلس منتخب بالاقتراع العام، ومجلس معين من قبل السلطة التنفيذية، أو منتخب من الهيئة الناخبة أو من قبل هيئات محلية ونقابية أو يكون جزء من أعضائه منتخبا والجزء الآخر معينا (حالة الجزائر فيما يخص الثلث الرئاسي في مجلس الأمة)، وهذان المجلسان يكونان متساويان من حيث الصلاحيات (إيطاليا) أو غير متساويين بحيث يعود القرار النهائي إلى المجلس المنتخب بالاقتراع العام لكونه يعبر عن الإرادة الشعبية (بريطانيا ، ألمانيا الاتحادية) " ، لكن في الجزائر نجد أن القرار النهائي يعود المجلس الأمة الذي يحوي على الثلث المعين من طرف الرئيس ومن هنا يمكن قياس مستوى وأهمية البرلمان وما يتمخض عنه من قوانين وتشريعات .

إن تعزيز العلاقة بين المجتمع المدني والبرلمان يعني خلق مساحة جديدة لفكرة المشاركة المشاركة التي لم تعد تعني فقط حالة ولحظة المواطن الناخب، فالبرلمان لم يعد مطمئنا إلى ولايته التشريعية كتفويض بدون متابعة من طرف المجتمع وقواه المدنية إن حالة التباعد واللاتواصل التي ميزت المراحل السابق لم تعد مقبولة الآن وعليه يتطلب الأمر البحث والتقصي عن السبل الممكنة لتطوير العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني ؟ وهل هناك تجارب عالمية يمكن الرجوع إليها لتدعيم هذه العلاقة من خلال " المقارنة المرجعية" إن صحت هذه المقارنة في العالم السياسي...؟ [1]

إن أزمة النظام التمثيلي المتمثلة في قدراته على ضمان مشاركة فعالة للمواطن في العملية السياسية في إطار الديمقراطية يمكن أن يعود بنا التفكير إلى الديمقراطية المباشرة بالرغم من استحالة هذه العودة للعديد من الأسباب الموضوعية، ولكن فتح المجال أمام منظمات المجتمع المدني بإمكانه التقرب من هذه العملية وتغطية نقائص النظام التمثيلي الذي أصبح غير ممثلا. ومن الواضح أن

[1] نورالدين حروش، مرجع سابق، ص152.

سؤال العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني، يبقى ضمن هذه الأسئلة الطارئة التي لم يكن مؤيدي النظام التمثيلي يسمح بطرحها.

إن التفكير في العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني، يوجد أساسا داخل مسار الديمقراطية وليس خارجها بالتأكيد لذلك يرتبط هذا التفكير بهاجس الديمقراطية التشاركية وديمقراطية الحوار والتداول داخل هذا السياق الفكري، وتفاعلا مع مظاهر الفجوة بين المواطن المجتمع المدني) والبرلمان العالم السياسي) وبين الناخبين والمقررين بحثت الديمقراطية الغربية عن سبل فتح قنوات تواصل بين المؤسسات النيابية وبين المواطنين خارج شكلانية العلاقة بين الناخب الحر في لحظة اختياره و بين المؤسسة التشريعية المحصنة بمشروعيتها طوال مدة الولاية.

هكذا أصبحت دلائل العمل البرلماني القيم. تقدم بشكل معياري مؤشر تواصل المجتمع المدني والبرلمان وإمكانية مساهمة هيئات وممثلي المجتمع المذكور في العمل البرلماني التشريع، المراقبة، تقييم السياسات العمومية كأحد المؤشرات الحاسمة والأساسية في تقييم أهمية الوظيفة البرلمانية في هذا السياق مثلا يتحدث دليل الممارسة الجيدة، المعد من طرف الاتحاد البرلماني الدولي. عام 2006 على الصبغ والأشكال التي بإمكانها أن تجعل البرلمانات متاحة لقدر أكبر من المواطنين أفرادا وجماعات عن طريق أولا أساليب الاتصال المباشر بين المواطنين ونوابهم، ثم وسائل تمكين المواطنين من حل مشكلاتهم ورفع الظلم عنهم في حالة تعرضهم له، وأخيرا الفرص المهيأة لمشاركتهم في مراحل سن التشريعات وغير ذلك من أعمال لجان البرلمان " . [1]

أما المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة في إحدى وثائقه المرجعية حول مبادئ البرلمان الصالح، فيمكن أن نطلع على أربعة مبادئ أساسية هي:

- التمثيل والمشاركة

[1] نورالدين حروش، ، مرجع سابق، ص152.

- الاستقلالية
- الأداء
- النزاهة

وفي تحليله لمعنى المشاركة نجد أن الأمر يتعلق بثلاثة مستويات من هذه المشاركة وهي:

المستوى الأول: يرتبط بمدى تواصل النائب بشكل دوري مع الناخبين وحدود استمرارية هذا التواصل.

المستوى الثاني : يهم بتواصل النائب واستشارته لهيئات المجتمع المدني والخبراء.

المستوى الثالث: يبحث عن مدى عقد جلسات استماع دورية للمعنيين في المجتمع المدني في اللجان والجلسات العمومية في البرلمان.

للإشارة فإن العلاقة بين المجتمع المدني والبرلمان. لا تخلو من إشكاليات مقلقة على السير الطبيعي للعمل التشريعي ويتعلق الأمر أساسا بمدى تمثيلية منظمات المجتمع المدني للشريحة الاجتماعية المفترض الدفاع عن مصالحها مثلا، أو بمدى استقلالية هذه المنظمات عن الحكومة أو عن باقي القوى السياسية أو بالقلق من الضغط الذي قد تمارسه بعض المنظمات ذات النفوذ والتمويل الجيد على اتجاه العمل التشريعي. زيادة على هذا الفساد الذي قد ينخر جسد هذه المنظمات وقد تمت الإشارة إليه عند تعرضنا لمفهوم ووظائف وأدوار المجتمع المدني. [1]

المطلب الثاني: التأثير على السياسات العامة

يعد البرلمان إحدى دعائم دمقرطة الشؤون الدولية و الجهوية، و أصبحت البرلمانات تكتسب أهمية متزايدة و تتدخل بكل نجاعة في العلاقات الدولية و في الدبلوماسية بصفة عامة، و تتجسد

[1] نورالدين حروش، ، مرجع سابق، ص153.

الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية من خلال مشاركة البرلمان الجزائري بصفة عامة و مجلس الأمة بصفة خاصة على المستوى العالمي و الإقليمي.

و يتم توضيح هذه المشاركة أولا على المستوى العالمي و ثانيا على المستوى الإقليمي.

الفرع الأول: الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية في النطاق الإقليمي

سوف يتم التعرض إلى بيان الاتحادات و المنظمات البرلمانية الإقليمية التي انضمت إليها الجزائر وكذا المؤتمرات والندوات والتجمعات التي عقدت في نطاقها.

أولا: الاتحادات و المنظمات البرلمانية الإقليمية التي انضمت إليها الجزائر

ففي القارة الإفريقية يوجد العديد من المنظمات البرلمانية منها الإتحاد البرلماني الإفريقي الذي يعتبر منظمة برلمانية قارية، وقد كان يسمى في السابق اتحاد البرلمانيين ا الأفارقة، الذي تأسس بأبيدجان (ساحل العاج) ، في 13 فيفري 1976، وأصبحت الجزائر عضوة فيه خلال المؤتمر الثاني المنعقد بالقاهرة (مصر) في مارس 1978.[1]

و بالإضافة إلى الإتحاد البرلماني الإفريقي، يوجد البرلمان الإفريقي الذي أقرته معاهدة أبوجا سنة 1991، وقد صدرت وثيقة شكلت مرجعية لإنشاء البرلمان الإفريقي في قمة سيرت الليبية المنعقدة في 8 ديسمبر 1999 ، وقد تمت المصادقة على نص البروتوكول المتضمن إنشاء البرلمان الإفريقي من قبل رؤساء الدول والحكومات بمدينة سيرت الليبية في مارس 2002، وقد وقعت الجزائر على بروتوكول المعاهدة في شهر مارس 2003، وأودعت التصديق في أفريل 2003.[2]

أما على المستوى العربي، فيوجد الإتحاد البرلماني العربي الذي يتكون من شعب برلمانات الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية، فقد تأسس في جوان 1974، و انضمت إليه الجزائر

[1] أعمر صراح وعلى هاشمي المرجع السابق، ص 38

[2] حصيلة نشاطات مجلس الأمة (جانفي 1998 جانفي 2007)، مجلس الأمة، الجزائر، جانفي 2007، ص 188

خلال الدورة الـ . 7 للمجلس التي احتضنت أشغالها تونس في جوان1979. و يوجد على المستوى العربي كذلك البرلمان العربي الانتقالي الذي تم الإعلان عن إنشائه في قمة الجزائر (مارس 2005)، و عقد أول مؤتمر تأسيسي له بالقاهرة في نهاية شهر ديسمبر 2005 بمقر جامعة الدول العربية[1] .

و بالإضافة إلى البرلمان العربي الانتقالي، يوجد كذلك اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي تأسس بتاريخ 17 جوان 1999، بالعاصمة الإيرانية طهران، وكانت الجزائر من ضمن الدول المؤسسة[2].

ثانيا: المؤتمرات والتجمعات و الندوات الإقليمية التي شارك فيها البرلمان الجزائري

فعلى المستوى الإفريقي شارك البرلمان الجزائري في اجتماعات الدورات التي عقدها الإتحاد البرلماني الإفريقي، حيث نظمت الجزائر أشغال المؤتمر الـ . 7 في مارس 1984 ، و كذا أشغال الدورة الـ . 45 للجنة التنفيذية و المؤتمر الـ . 27 للإتحاد البرلماني الإفريقي في نوفمبر 2004

و في ظل رئاسة الجزائر للإتحاد البرلماني الإفريقي، تم تنظيم عدة مؤتمرات إقليمية تناولت مسائل مهمة مثل: المياه والتصحر و التنمية المستدامة.

هذا و قد شارك البرلمان الجزائري بانتظام في كل الدورات التي عقدها البرلمان الإفريقي لحد الآن و عددها ستة دورات، كما شارك البرلمان الجزائري في المؤتمر التأسيسي الذي انعقد في مارس 2004 بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا[3].

[1] عيسى بورقية ((البرلمان العربي الانتقالي، بعد ديمقراطي في منظومة العمل العربي المشترك))، المرجع السابق 40

[2] أعمر صراح وعلى هاشمي، المرجع السابق، ص 38

[3] المرجع نفسه، ص41-42.

أما على المستوى العربي فقد نظمت الجزائر الدورة الثانية للإتحاد البرلماني العربي، و كذلك الملتقى حول التجارب البرلمانية في الدول العربية في مارس 1981، و الدورة الـ . 21 لمجلس الإتحاد البرلماني العربي في فبراير 1991، و الدورة العادية الـ . 35 للمجلس و المؤتمر التاسع للإتحاد من 19 إلى 22 فبراير 2000.

كما شاركت الجزائر بصورة فعالة ومنتظمة في كل المراحل و اللقاءات التي سبقت إنشاء البرلمان العربي، الذي أنشأ في مؤتمر قمة جامعة الدول العربية بالجزائر في مارس 2005، وقد شاركت الجزائر في المؤتمر التأسيسي له بالقاهرة في نهاية شهر ديسمبر 2005 بمقر جامعة الدول العربية[1].

أما على المستوى المغاربي، نظمت الجزائر اجتماع المجلس التأسيسي لمجلس الشورى المغاربي في فبراير 1989 ، و نظمت بعد ذلك الدورة العادية للمجلس بالجزائر العاصمة في يناير 1991 ، واجتماعين لمكتب المجلس في ديسمبر 1991 و يناير 1993 و كذلك اجتماعين للجان المتخصصة في نوفمبر 1989 و مايو 1992.[2]

كما شارك البرلمان الجزائري في أشغال الاجتماع التحضيري لتأسيس اتحاد مجالس الدول الأعضاء لمنظمة المؤتمر الإسلامي في طهران في ديسمبر 1998، و حضر أشغال المؤتمر التأسيسي للإتحاد المنعقد في طهران (إيران) جوان 1999، كما شارك البرلمان الجزائري في جميع دورات الإتحاد وكافة مؤتمراته[3].

[1] حصيلة نشاطات مجلس الأمة (جانفي 1998 جانفي (2007)، المرجع السابق، من 189

[2] زبيدة عسول المرجع السابق ، ص 57

[3] حصيلة نشاطات مجلس الأمة (جانفي 1998 جانفي 2004) المرجع السابق، من 222

كما شارك البرلمان الجزائري بصفة دائمة و فعالة في المؤتمرات و الاجتماعات المكرسة للحوار البرلماني الأورو . عربي و العربي إفريقي و كذا في مختلف المنتديات و اللقاءات الأورو . متوسطية.

الفرع الثاني: الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية في النطاق العالمي

و سوف يتم الاقتصار على ذكر المنظمات البرلمانية الدولية التي انخرط في عضويتها البرلمان الجزائري، و كذا ذكر المؤتمرات والتجمعات و الندوات العالمية التي شارك فيها البرلمان الجزائري.

أولا: الاتحادات و المنظمات البرلمانية العالمية التي انخرطت فيها الجزائر

بعد الإتحاد البرلماني الدولي منذ تأسيسه سنة 1889، أقدم الاتحادات و المنظمات البرلمانية العالمية، وأهم المنتديات الداعمة لسياسة الحوار و التشاور و المفاوضات الثنائية و المتعددة الأطراف من أجل إيجاد حلول سلمية لمختلف النزاعات[1].

و قد انضم البرلمان الجزائري إلى هذا الإتحاد في سبتمبر 1977 (عن طريق المجلس الشعبي الوطني) ، خلال المؤتمر الـ . 64 الذي عقده الإتحاد بصوفيا (بلغاريا)، و بعدما علقت عضوية الجزائر على إثر حل المجلس الشعبي الوطني سنة 1992، أعيد انضمامها إلى الإتحاد سنة 1993 خلال المؤتمر الـ . 89 بنيودلهي (الهند).[2]

و قد دأب مجلس الأمة منذ تأسيسه سنة 1998 على المشاركة في كافة المؤتمرات و الاجتماعات الدورية التي عقدها.

[1] السودان، المجلس الوطني، الدبلوماسية البرلمانية السودانية رصد العلاقات البرلمان السوداني الخارجية، بدون تاريخ ، ص17-20.

[2] أعمر صراح وعلي هاشمي، المرجع السابق، ص 38

و قد كانت مختلف اجتماعات الإتحاد البرلماني الدولي فرصة استغلها البرلمان الجزائري للتعريف بالجزائر و إسماع صوتها وتحسين صورتها و الاحتكاك بالبرلمانات العريقة لاكتساب الخبرة و تبادل المعلومات و إنشاء مجموعات للصداقة و الأخوة.

كما شارك البرلمان الجزائري في الاجتماعات والندوات البرلمانية المتخصصة التي نظمها الإتحاد البرلماني الدولي مع المنظمات الدولية التابعة في غالب الأحيان المنظمة الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر.[1]

ثانيا: المؤتمرات والتجمعات والندوات العالمية التي شارك فيها البرلمان الجزائري

شارك البرلمان الجزائري في المؤتمرات والاجتماعات الدورية التي عقدها الإتحاد البرلمان الدولي، حيث ترأست الجزائر اجتماعات المجموعة العربية و العديد من الجلسات البرلمانية ذات الصلة بالعالم العربي في مؤتمرات الإتحاد البرلماني الدولي: عمان (أفريل 2000) ، نيويورك (أوت 2000) ، هافانا (أفريل 2001)، مراكش (مارس 2002)[2]

كما ترأست الجزائر اجتماعات المجموعة الإفريقية و العديد من الاجتماعات ذات الصلة بإفريقيا في جمعيات الإتحاد البرلماني الدولي : مانيلا (أفريل 2005)، جنيف (2006 أكتوبر 2005)، نيروبي (ماي2006).

كما شارك البرلمان الجزائري في اجتماعات مؤتمري القمة لرؤساء البرلمانات الوطنية الأول المنعقد في أوت 2000 ، بنيويورك و الذي دعا إليه الإتحاد البرلماني الدولي بالتنسيق والتعاون مع الأمم المتحدة، أين أبدى رؤساء البرلمانات الوطنية رغبة في إعطاء الأمم المتحدة طابعا أكثر ديمقراطية في اتخاذ القرارات و دعم التعاون الدولي،

[1] حصيلة نشاطات مجلس الأمة (جانفي 2004 جانفي 2007)، مجلس الأمة، الجزائر، جانفي 2007، ص 145

[2] حصيلة نشاطات مجلس الأمة (جانفي 1998 جانفي 2007)، المرجع السابق، ص 182

و الثاني المنعقد في سبتمبر 2005، والذي واكب فعاليات الجمعية السنوية للأمم المتحدة واجتماعات .

بالإضافة إلى الندوات التي ينظمها الإتحاد البرلماني الدولي فقد شارك البرلمان الجزائري في الاجتماعات البرلمانية بالأمم المتحدة) أكتوبر 2002، أكتوبر 2003 أكتوبر 2005) ، كما ساهم في الاجتماعات المنظمة على هامش المؤتمرات الأممية و التي تناولت قضايا التصحر ، مجتمع المعلومات البيئة التجارة، وغيرها من المؤتمرات المتخصصة[1].

[1] حصيلة نشاطات مجلس الأمة (جانفي 1998 جانفي 2007)، المرجع السابق، ص 182

المبحث الثاني

التحديات والآفاق المستقبلية

تربط الدول علاقات مع محيطها الخارجي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف تحدد نمط السلوك والطريقة التي تنتهجها، حيث تعتمد الدول في سياساتها الخارجية على عدة أدوات لتوجيه أفعالها من بينها الدبلوماسية .[1]

المطلب الأول: التحديات الداخلية والخارجية

رغم الأهمية المتزايدة التي تحظى بها الدبلوماسية البرلمانية في دعم السياسة الخارجية للدول، فإنها تواجه جملة من التحديات التي تعيق أداءها الفعال، سواء على المستوى **الداخلي** أو **الخارجي** . وتكمن هذه التحديات في جوانب تنظيمية، سياسية، ومؤسساتية، ما يتطلب جهودًا مستمرة لتذليلها وتعزيز دور البرلمانات في الساحة الدولية.

سنتناول في هذا المطلب التحديات الداخلية والخارجية للبرلمان الدبلوماسي الأزمات السياسية كفرع أول ، أما الفرع الثاني نتحدث فيه عن التأثيرات الإقتصادية العالمية. [2]

[1] هنية عسلوج، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة المالية الراهنة دراسة في الأداء، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد – LMD– في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2013، ص18

[2] عدنان السيد حسين نظرية العلاقات الدولية ، مؤسسة مجد الجامعية، بيروت ، ط 2 ، 2003 ، ص 137

الفرع الأول: الأزمات السياسية

لكل شيء سبب وهناك عوامل تتسبب في وجود الأزمة فهي نتيجة تفاعل عوامل وأسباب حدثت قبل ظهور الأزمة، وقد تعددت أسباب التي تؤدي إلى نشوب الأزمة منها سوء الفهم والأدراك أو سوء التقييم واستعراض القوة وتعارض المصالح، فضلاً عن ذلك هناك ازمات تنشب بين دول من أجل الحدود والموارد المائية وكذلك النزاع على النفوذ والهيبة فضلاً عن أسباب سياسية اقتصادية واجتماعية وعلى هذه الاساس تنطوي الأزمة الدولية على مجموعة خصائص ابرزها:

1 –المفاجأة العنيفة عند انفجارها : وهذا يعني إن الأزمة قد تحدث دون سابق انذار اي حدوث أمر غير متوقع، أي حدوث سريع وغامض. وبناء على ذلك يمكن القول تحصل المفاجأة مع نشوء أزمة غير متوقعة فتكون مفاجئة في زمانها ومكانها ووقوعها أو في طبيعتها وربما قد تترك المفاجأة اثاراً تكتيكية او استراتجية على اطراف الازمة.

2 –التهديد يقع التهديد على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي أو العسكري أو الثقافي، وتتعدد مصادره بين داخلية وخارجية بفعل المتغيرات الدولية الجارية وغالباً ما تتخلل الأزمة تهديدات متبادلة واستعراضات قوى ومبالغات في تصوير مخاطرها.[1]

3 –نقص المعلومات: وهو عدم توفر معلومات من المتسبب لهذه الأزمة أو التصرف وبالتالي يعود السبب إلى نقص المعلومات. وبناء على ذلك يمكن القول إن نقص المعلومات وغموض تفاصيل الأزمة يصعب معرفة مجريات الأزمة الدولية لصعوبة تحكم اطرافها بها.

4 –تصاعد الأحداث (ضيق الوقت) توالي الاحداث بسرعة. بناءً على ذلك يمكن القول إن الأزمة تحدث خلال وقت قصير، فتضغط على جميع اطرافها من أجل تحديد موقف منها.

[1] عدنان السيد حسين نظرية العلاقات الدولية ، مؤسسة مجد الجامعية، بيروت ، ط 2 ، 2003 ، ص 137

5 –فقدان السيطرة: الأزمة بجميع احداثها تقع خارج نطاق قدرة صاحب القرار وتوقعاته عن الأمور العادية.

6 –حالة الذعر : صدور ردود افعال شديدة من قبل جميع الجهات المشتركة بالأزمة.

7 –غياب الحل الجذري السريع: الأزمات لا تنتظر الحلول السريعة والجذرية من قبل اصحاب الإدارة حتى تتوصل إلى حل جذري، بل تهدد بتدمير تنذر بوقع حرب.

وتتركز مهام إدارة الأزمات على التوقع والرصد في البداية، وصولا إلى السيطرة على مجريات تمهيداً لانهائها ومع ما يقتضي هذا التدرج من متابعة وتنسيق الأعمال (توقع – رصد – تقدير موقف – متابعة تنسيق تجنيد – استقطاب سيطرة انهاء الازمة.)

الفرع الثاني: التأثيرات الإقتصادية العالمية

ويمكن الإشارة إلى ابرز الأزمات الدولية في عهد القطبية الثنائية ازمة الكونغو عام 1960 وأزمة الصواريخ الكوبية عام 1962 . وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة اعتمدت الإدارة الأمريكية ما يسمى بشرعية الأمر الواقع، أي بمعنى فرض تسويات معينة تحت وطاة القوة والمفاوضات القسرية، وقد سعت إلى التفرد بتوجيه النظام العالمي تبعاً لمصالحها وتعزيز نفوذها العالمي وبرزت ازمات معقدة لها علاقة بالأمن الوطني والإقليمي مع تفجير النزاعات العرقية والطائفية والجيوسياسية، ويمكن ملاحظة اسلوب إدارة الأزمة الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب من قبل الولايات المتحدة وبخصوص بعد احداث 11 ايلول 2001، حيث برزت سياسية القوة وممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية وطغيان المفاوضات القسرية في الإطار الدبلوماسي أو التفاوض تحت وطأة التهديد باستخدام القوة .[1]

المطلب الثاني: آفاق تطوير الدبلوماسية البرلمانية

[1] عدنان السيد حسين، مرج سابق، ص139.

تمثل آفاق تطوير الدبلوماسية البرلمانية في تعزيز قدرات النواب ومهاراتهم في الشؤون الدولية، وتكثيف مشاركتهم في المحافل البرلمانية الخارجية، وتحسين التنسيق بينهم وبين الأجهزة الرسمية للدبلوماسية التقليدية، بما يضمن انسجام المواقف الخارجية وتكامل الأدوار. كما يتطلب الأمر تفعيل آليات التقييم والمتابعة، وتخصيص موارد ملائمة لهذا النوع من النشاط الخارجي، بما يعزز حضوره ونجاعته، ونتناول في هذا المطلب الفرع الأول والذي يتمثل في استراتيجيات جديدة، والفرع الثاني تعزيز التعاون الدولي.

الفرع الأول: إستراتيجية العمل الدبلوماسي البرلماني

ينهج البرلمان بمجلسيه إستراتيجية عمل تتماشى مع ضرورة خدمته للدبلوماسية الرسمية، في تناسق تام تحكمه الضوابط والتوجيهات المؤطرة عبر القانون ومن خلال بنود الدستور ، حيث أن الحث على ضرورة الاهتمام بالدبلوماسية البرلمانية مرده الأساسي هو مشاركة البرلمان في التطور الجاري الذي يجعل المؤسسات البرلمانية تعير اهتماما متزايدا للمسائل الدولية، وبقناعة تامة في دورها في التعريف بالقضايا الوطنية والدفاع عنها، وبناء عليه سنتناول بالتحليل والدارسة في هذا المطلب العناصر التالية: تحقيق أهداف السياسة الخارجية خلال العمل الدبلوماسي البرلماني (أولا) ثم آليات العمل الدبلوماسي البرلماني عبر تكوين مجموعات الصداقة البرلمانية ولجنة الشؤون الخارجية(ثانيا).

أولا: تحقيق أهداف السياسة الخارجية للعمل الدبلوماسي البرلماني.

إن الهدف هو وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه، [1]من خلال تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد والإمكانيات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري إلى مرحلة الوجود أو التحقق المادي، وعلى الرغم من أن الدول تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف إلا

[1] محمد نصر مهنا، مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية،،1998، ص 117.

أن دعاة المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية يضعون هذه الأهداف كلها في هدف واحد وهو السعي إلى زيادة قوة الدولة أو تحقيق مصلحتها.[1]

وتبعا لذلك نتطرق إلى أهداف السياسة الخارجية للعمل الدبلوماسي البرلماني والتي لا يمكن فصلها عن الأهداف العامة للدولة في إطارها الرسمي لإستراتيجية السياسة الخارجية للجزائر .

تستهدف كافة نشاطات و مساهمات البرلمان الجزائري في مجال العلاقات و الدبلوماسية البرلمانية الدولية و الإقليمية خدمة أهداف و مبادئ و أسس السياسة الخارجية للدولة الجزائرية، و في مقدمتها خدمة المصالح العليا للشعب الجزائري و المتمثلة في المحافظة على الاستقلال الوطني و دعمه و وقاية الأمن الخارجي للبلاد و الدفاع عن حرمة السيادة الوطنية و سلامة التراب الوطني، و صيانة المكاسب و الاختيارات الوطنية الأساسية للأمة، و المساهمة في دعم مبادئ و أهداف سياسة الإصلاحات الوطنية الشاملة، و تعزيز دور الجزائر في مجال التضامن الفعال مع كل الشعوب التي تناضل من أجل استعادة سيادتها و التخلص من كافة أنواع التبعية و الهيمنة و الاستغلال.

كما تساهم الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية بكل قوة و فعالية بمثل و قيم الحرية و السلم و العدالة و المساواة و حق كل الشعوب في الحياة الحرة الكريمة و حماية و ترقية حقوق الإنسان، بالإضافة إلى بذل الجهد في مجال رفع التحديات و المخاطر التي تهدد الكرة الأرضية و البشرية بسبب الإختلالات التي أصابت البيئة و التغييرات المناخية الخطيرة التي تتفاقم يوما بعد يوم بفعل ما يعرف بالاحتباس الحراري و ثقب طبقة أوزون[2].

كما تساهم الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية في استعادة مكانة الجزائر و إسماع كلمتها على الساحة الدولية من خلال السعي إلى ترقية دور منظمة الأمم المتحدة و احترام ميثاقها في خدمة السلم

[1] محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 117.

[2] الميثاق الوطني 1986.

و الأمن الدوليين وتعزيزهما، و تحقيق التعاون و التضامن الدوليين من خلال محاربة الإرهاب، و تشجيع الحوار بين الأديان، و محاربة آفات المخدرات و تبييض الأموال و الفساد و الجريمة المنظمة.

كما تسعى السياسة الخارجية الجزائرية إلى بناء إتحاد مغرب عربي، من خلال تسوية نزاع الصحراء الغربية طبقا للوائح الأمم المتحدة، كما تسعى إلى بناء وحدة عربية و ترقية التعاون و التضامن داخل الأمة الإسلامية الذي يمر بتسوية نزاع الشرق الأوسط، و حق الشعب الفلسطيني العيش في دولة مستقلة.

بالإضافة إلى سعي الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية إلى تحقيق حسن الجوار ، و تجسيد مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) كذلك تسعى إلى تحقيق أهداف اتفاق التعاون و الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي من أجل المصلحة المتبادلة لجميع الأطراف و لخدمة السلم في المتوسط[1]

هكذا فإن البرلمان الجزائري المقتنع بأهمية و حيوية هذه الآلية البرلمانية الدولية قد حرص منذ سنوات طويلة على تطوير و تفعيل أدائه في النشاط الخارجي، حيث ساهم بنجاح في التعريف و الدفاع عن المواقف العادلة للجزائر في المحافل الدولية، و شارك إلى جانب مؤسسات الجمهورية الدستورية في فك الحصار عنها بكل اقتدار و مصداقية و قوة التأثير، بصورة جعلته يتبوأ المكانة اللائقة و المستحقة في التجمعات و المنظمات البرلمانية الدولية الإقليمية و العالمية، و جعل الدولة الجزائرية تحظى دوما بالتقدير و الاحترام و الإعجاب.

و قد سمح العمل الدبلوماسي البرلماني بتحقيق نتائج نوعية هامة و ساعد الجزائر على بعث حركية جديدة و فعالة من أجل:

1. كسر الحصار الدبلوماسي و الاقتصادي و الإعلامي المفروض على الجزائر، و إحباط النداءات التي كانت تدعو للتدخل في الشؤون الداخلية.

[1] برنامج الحكومة الجديدة، المرجع السابق، ص. ص 71-73.

2. تصحيح الصورة المشوهة و المضللة للوضع في الجزائر و التي حاول كثير من أجهزة إعلامية دولية إقناع الرأي العامي بها.
3. تعزيز حضور الجزائر الدولي و المساهمة إلى جانب مؤسسات الدولة الأخرى، في استرجاع مكانتها في المحافل الدولية و القارية و الجهوية.
4. التعريف بحقيقة الأزمة التي عاشتها الجزائر و شرح التطور السياسي و التوجه الديمقراطي الحاصل فيها،
5. إسماع صوت و رأي الجزائر حول مختلف القضايا الراهنة على الساحة الدولية و الدفاع عن مواقفها في المنابر البرلمانية الدولية و الجهوية.
6. التعريف بإمكانيات الجزائر الاقتصادية من أجل جلب رؤوس الأموال و المستثمرين، و توفير المناخ المناسب و الملائم من أجل تطوير فرص الشراكة و التعاون.
7. إنشاء مجموعات برلمانية للصداقة و التعاون[1].

ثانيا: آليات العمل الدبلوماسي البرلماني

أ- تكوين مجموعات الصداقة البرلمانية:

تتشكل المجموعة البرلمانية للصداقة من عدد من برلماني بلد ما من أجل تدعيم علاقات الصداقة و التعاون مع بلد معين، و ينشأ هذا التشكيل بناء علي الرغبة المشتركة للمعنيين. و تتشكل المجموعات البرلمانية للصداقة في البرلمانات وفق التوجه العام لسياسة البلد ووفق الرغبة في تجسيد مسعى الدفاع عن قضية معينة أو تدعيم علاقات معينة أو الميل إلى بلد ما أو سياسة محددة، و

[1] حصيلة نشاطات مجلس الأمة(، جانفي 1998جانفي 2007) ، مجلس الأمة، الجزائر، جانفي، 2007 ، ص ص179-180.

غالبا ما يعبر تكوين المجموعة البرلمانية للصداقة في البرلمانات عن روح الصداقة و التقدير التي يكنها الشعب من خلال ممثليه لشعب البلد الآخر، و رغبته في تنمية و تطوير العلاقات معه.[1]

وقد أدى تطور العلاقات السياسية الثقافية والاقتصادية بين الدول والتعاون الوثيق لإيجاد حلول عادلة للقضايا المطروحة على الساحة الدولية والتوجه الديمقراطي العالمي والتقارب بين الشعوب إلى تنظيم مؤتمرات وملتقيات على المستوى الدولي والإقليمي لمواجهة التحديات والتعاون الفعال لإيجاد الحلول للخلافات والمشاكل الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار ما يسمى حديثا بالدبلوماسية البرلمانية حيث أصبح البرلمانيون في الوقت الحالي مساهمين في حل القضايا العالمية على الساحة السياسية وكمرحلة متقدمة من التعاون البرلماني أخذت البرلمانات تشكل فيما بينها على مستوى العلاقات الثنائية جمعيات الصداقة البرلمانية غير أن هذه الجمعيات لا تعد بديلا للقنوات الرسمية في الدولة بل أن دورها مكمل وداعم للتوجه الرسمي لتحقيق مزيد من التعاون ولتقريب وتوحيد وجهات النظر بين الدول و في سبيل تفعيل التعاون الدولي تأسست العديد من الاتحادات والجمعيات التي تساعد على حشد الطاقات وتعزيز التضامن لمجابهة جميع أشكال التفرقة وتقليص الهوة الفاصلة بين الشعوب. حيث كان لجمعيات الصداقة البرلمانية الأثر في دعم وتطوير العلاقات الدولية بحيث يدرك كل طرف المصالح المشروعة للطرف الأخر والتعاون على أساس المصالح المشتركة وضمن مبدأ المعاملة بالمثل في سبيل إقامة عالم يسوده السلام والتعاون والرخاء وتعد جمعيات الصداقة البرلمانية المحور الرئيسي في تطوير العلاقات بين الدول خاصة أن الحكومات الموجهة للسياسة العامة تتألف من طرف برلمانات (بمعنى وجود مجموعات صداقة برلمانية تضم برلمانيين مشاركين في الحكومة)

[1] بلال نورة، أثر الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية للجزائر، مذكرة مقدمة تكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجيستير في القانون العام، جامعة محمد خيضر – بسكرة– الجزائر، 2016 ، ص45

سيجعل كل ما يتم الاتفاق عليه في هذه الجمعيات قابلا للتنفيذ لعدم التناقض بين سياسة الحكومة والبرلماني.

ب-لجنة الشؤون الخارجية.

عرفت بأنها عبارة عن " منظمة أنشئت في مجلسي البرلمان وتتألف من عدد صغير من الأعضاء وعادة يتم اختيار أعضائها على أساس الكفاءة المعترف بها أو المتصورة ومن حيث المبدأ يتم تحميلها عادة على إعداد عملها ضمن تقرير".[1]

يضم البرلمان الجزائري لجان برلمانية تضطلع بممارسة مهام أساسية وفق الاختصاص المنوط بها ومن أهم هذه اللجان والتي هي محور الدراسة والمتمثلة في لجنة الشؤون الخارجية بحكم دورها الرئيسي في مجال السياسة الخارجية للجزائر إلى جانب دورها في مجال التشريع ومراقبة العمل الحكومي إلا أنها الأكثر دينامكية على مستوى الدبلوماسية البرلمانية.

- حيث تختص بالشؤون الخارجية والتعاون ،المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تعقدها الجزائر مع الدول كاتفاقيات التعاون القانوني والقضائي وحماية الاستثمار والتبادل التجاري واتفاقيات الانضمام إلى معاهدات دولية أو منظمات عالمية كما تختص بشؤون الجالية الجزائرية تهتم بمتابعة السياسة الخارجية والقضايا العربية والدولية حيث تتولى عقد اجتماعات مع رئيس وأعضاء المجلس وإجراء لقاءات مع شخصيات سياسية ووزراء ورؤساء الدول المشاركة في نشاطات برلمانية خارج البلاد عن طريق توجيه دعوة لها لحضور تلك الفعاليات.

- تقوم بمناقشة مشاريع قوانين الميزانيات الفرعية لوزارة الخارجية والتصويت عليها بحضور وزير الشؤون الخارجية
- تنظيم جلسات استماع مع وزير الشؤون الخارجية لمناقشة مواضيع السياسة الخارجية

[1] بلال نورة، مرجع سابق، ص50

يتم تحديد موضوع النقاش مع اللجنة حسب القضايا المطروحة على الساحة الدولية والإقليمية كما تتلقى اللجنة خطابات من جهات عربية ودولية وتقوم بالرد عليها

- كما تتولى إصدار مجموعة من البيانات المتعلقة بقضايا البلاد والأحداث الدولية .[1]

الفرع الثاني: تعزيز التعاون الدولي

إن جميع هذه الممارسات تصب في إطار الدبلوماسية البرلمانية ولا شك أنه بمقدار ما تتعزز المسيرة الديمقراطية في البلاد، فإن دور البرلمان سوف يتسع ويتعزز، وبالتالي فإنه من الضروري اتخاذ جميع التدابير التي من شأنها توفير سبل النجاح للدبلوماسية البرلمانية في إطار كل برلمان، ومن هذه التدابير[2]:

1- الحفاظ على وحدة الهدف ما بين الطموحات الشعبية واتجاهات الدبلوماسية البرلمانية، فالرأي العام يعتبر أهم المحددات التي تحكم توجهات المؤسسة البرلمانية في المجالين الداخلي والخارجي، ولذلك على البرلمانات أن تحرص على مراعاة الطموحات التي تحدد اتجاهات الرأي العام وتسيره في بلادها.

2-تحديد معايير نوعية لاختيار البرلمانيين (عضو البرلمان) المشاركين في الأنشطة الخارجية، وأهم هذه المعايير: تخصص البرلماني في مجال مشاركته، معرفة اللغات الأجنبية، توفر القناعة الشخصية لدى البرلماني "عضو البرلمان" بأهمية الدور الذي يقوم به ورغبته الصادقة في أداء المهمة المكلف بها.

[1] بلال نورة، مرجع سابق، ص51.

[2] مقدم سعيد، الدبلوماسية البرلمانية واقع وأفاق، الأيام الدراسية حول موضوع الدبلوماسية البرلمانية، من تنظيم المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، 28 و29 أكتوبر 2007 ،ص 06

3- تفعيل دور الجهاز الإداري للمؤسسات البرلمانية، لاسيما دور الأمانة العامة للبرلمانات التي من المفروض أن يكون لدى القائمين عليها ثقافة سياسية واضحة تساهم في توسيع الممارسة الدبلوماسية للبرلمان وأعضائه .

4-تعزيز التنسيق والعمل المشترك بين المؤسسات البرلمانية، فالعالم اليوم يتعزز بتعدد المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة.

إن النشاط الدولي للبرلمان الجزائري يندرج في سياق مواقف بلدنا الملتزمة بالوقوف إلى جانب القضايا العادلة في العالم، والمتمسكة بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وذلك في إطار السياسة الخارجية للدولة الجزائرية التي تقوم بالدرجة الأولى على ترقية آليات التعاون أو الشراكة أو الاندماج في التكتلات الجهوية والإقليمية والقارية والدولية.

إن البرلمان الجزائري يعتبر أن هناك دبلوماسية رسمية واحدة، وهي تلك الدبلوماسية التي يجسدها رئيس الدولة الذي يحدد السياسة الخارجية للأمة ويقودها، والدولة الجزائرية تعبر عن مواقفها في الساحة الدولية بصوت واحد، والمنتخبون لا يمكنهم أن يحلو محل السلك الدبلوماسي[1].

وفي ظل احترام المبادئ السالفة، فإن الهيئة التشريعية عملت خلال السنوات الأخيرة على تعزيز نشاطها على الصعيد الدولي، من خلال مشاركتها مشاركة نشطة في أشغال كبريات المؤتمرات، بحيث كثفت حضورها في فضاءات الحوار البرلماني الثنائي ومتعدد الأطراف، وثمنت فرص التعاون البرلماني الثنائي، وسهرت على تطوير المبادلات التشريعية مع العديد من البلدان الشقيقة والصديقة، من خلال التوقيع على بروتوكولات، واتفاقيات وآليات قانونية أخرى للتعاون مع برلمانات عديدة.[2]

[1] بوشكوج نور الدين، الدبلوماسية البرلمانية، الأيام الدراسية حول موضوع الدبلوماسية البرلمانية، من تنظيم المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، 28 و29 أكتوبر 2007 ،ص 02.

[2] بوشكوج نور الدين، الدبلوماسية البرلمانية، المرجع السابق، ص 03.

الخاتمة

في ضوء ما تم تناوله، يتّضح أنّ الدبلوماسية البرلمانية أصبحت أداة متنامية الأهمية في دعم السياسة الخارجية للجزائر، لاسيما في ظل التغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة. وقد ساهمت هذه الآلية، من خلال النشاطات البرلمانية الثنائية والمتعددة الأطراف، في تعزيز صورة الجزائر، والدفاع عن مصالحها الاستراتيجية، وتكريس مبادئها الثابتة في السياسة الدولية كعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، لا سيما في القضية الصحراوية والفلسطينية.

فمن منظور مقارنة البرلمان الجزائري مع برلمانات العالم، خاصة وأن الجزائر مزدوجة الانتماء عربيا وافريقيا ، نرى أن التحديات والتحولات التي يعرفها المجتمع الدولي في العالم تضع البرلمان أمام ضرورة التحرك بقوة للسير قدما نحو التطور.

فالرقي بالعمل الدبلوماسي، يستحضر ضرورة توفر مجلسي البرلمان على أطر ذات كفاءة لها مؤهلات تسمح إبراز الفاعلية والحرية في التعامل مع ملفات السياسة الخارجية، ذات الطابع السري، بحيث أنه إذا أردنا من البرلمان أن يكون مراقبا فاعلا للسياسة الخارجية للحكومة، فإن عليه أن يسلك مسلك امتلاك المعلومة، التي بها يمتلك القوة في مجابهة العمل الحكومي، دون الاعتماد على ما يمنح من معلومات له، فالأكيد أن ما يعرض أمامه يعد قليلا بالنظر لما يخفى عنه ومن هنا تبرز معيقات واكراهات تطوير مجال الدبلوماسية البرلمانية ومنه نستخلص نتائج البحث:

1. أثبتت الدبلوماسية البرلمانية فعاليتها كأداة مكمّلة للدبلوماسية الرسمية، من خلال تعزيز العلاقات مع برلمانات الدول الصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية.
2. ساهم البرلمانيون الجزائريون في نقل وجهة النظر الجزائرية حول القضايا الإقليمية والدولية، مما أعطى بعدًا شعبيًا ورسميًا للسياسة الخارجية.

3. لعبت الدبلوماسية البرلمانية دورًا مهمًا في تعزيز الانفتاح الدبلوماسي الجزائري على إفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية.
4. رغم الإيجابيات، لا تزال الممارسات البرلمانية الجزائرية في المجال الدبلوماسي تعاني من بعض التحديات، مثل ضعف التنسيق مع الجهاز الدبلوماسي الرسمي وغياب التكوين المتخصص للبرلمانيين في العلاقات الدولية.
5. يرى أنه سفير يمثل البرلمان لدى الجهات المسافر لها، فالمستشار البرلماني مقتنع تماما بأنه مكلف بالاهتمام بمجال الدبلوماسية البرلمانية والمجموعة البرلمانية تقوم بتحديد الاختصاصات ويدلل عمله بتقارير كما أن هناك نواب مختصين يتابعون ملفات الدبلوماسية البرلمانية.
6. يعتبره آلية من آليات المراقبة على الجهاز التنفيذي باعتبار مناقشته لكل ما يتعلق بالسياسة الخارجية داخل اللجنة المختصة من جهة، كما أنه يشارك ضمن الوفود البرلمانية وفي إطار مجموعات الصداقة.
7. يأخذ المبادرة داخل المجموعة البرلمانية ويتابع عملية التواصل مع البلدان المجاورة والمرتبطة بمجموعات الصداقة.
8. يبحث النائب عن تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لجلب الاستثمار وانعاش الصادرات الوطنية وكذلك الاقتصاد ككل.
9. تشجيع الدبلوماسية البرلمانية الوقائية عبر الحوار مع البرلمانات الأخرى لمعالجة الأزمات قبل تفاقمها.
10. توثيق نشاطات الدبلوماسية البرلمانية وتقييم أدائها بصفة دورية لتعزيز الفعالية وتبادل الخبرات.

التوصيات:

- **تنظيم دورات تدريبية مستمرة للبرلمانيين** حول مهارات التفاوض والعلاقات الدولية، خاصة قبل مشاركاتهم في منتديات عالمية.
- **زيادة التنسيق بين السلطات التشريعية والتنفيذية** عبر هيآت تلتقي دورياً لتوحيد المواقف ولتطوير استراتيجيات مشتركة.
- **اختيار برلمانيين تمثيلياً متمكنين** للمشاركة في المحافل الدولية، داعمين بنفوذ وكفاءة أعلى.
- **الزيارات الثنائية والمتعددة الأطراف** :تجمع خبرات وتعزز الثقة مع شركاء خارجيين.
- **لقاءات مع سفراء** بهدف خلق قنوات حوار مرنة خارج إطار الدبلوماسية الرسمية

يجب أن يكون هناك تعاون وانسجام بين الدبلوماسية الرسمية والشعبية والبرلمانية لتحقيق نتائج ايجابية ويعتبره من جانب آخر أحد الركائز الأساسية في العمل البرلماني اليوم إلى جاني التشريع والمراقب.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر القانونية

1. الدستور الجزائري: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الدستور الجزائري، 2020 التعديل الدستوري الأخير الصادر بتاريخ 1 نوفمبر 2020
2. المرسوم رقم 08-11 المؤرخ في 25 يونيو 2008، المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، هو قانون وليس مرسومًا تنفيذيًا .صدر هذا القانون في الجريدة الرسمية رقم 36 بتاريخ 2 يوليو 2008، وهو ينظم دخول الأجانب إلى الجزائر، شروط إقامتهم، وتنقلهم داخل التراب الوطني.

ثانيا: المراجع

1- الكتب:

1. جونسون، لويد :تفسير السياسة الخارجية، ت.سيد سليم، محمد، وبن أحمد مفتي، محمد، الرياض :عمادة شؤون المكتبات1989 .
2. حسن نافعة، الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.
3. سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة، عين مليلة، الجزائر، الطبعة الثانية، سنة 1993م.
4. السودان، المجلس الوطني، الدبلوماسية البرلمانية السودانية رصد العلاقات البرلمان السوداني الخارجية، بدون تاريخ.
5. طاهر أو رحمون دليل معاهدات واتفاقيات الجزائر الدولية، الجزائر : القصبة للنشر2000 .

6. عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوربية تجربة التكامل والوحدة، بيروت، مركز الدراسات العربية، 1990.

7. عدنان السيد حسين نظرية العلاقات الدولية ، مؤسسة مجد الجامعية، بيروت ، ط 2 ، 2003.

8. عدنان السيد حسين نظرية العلاقات الدولية ، مؤسسة مجد الجامعية، بيروت ، ط 2 ، 2003.

9. مجلة مجلس الامة، الصادرة عن مجلس الأمة المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار– الرويبة ، الجزائر، 2002.

10. مجلة مجلس الأمة، الصادرة عن مجلس الأمة المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار– الرويبة، الجزائر ع42.

11. محمد السيد سليم، العلاقات بين الدول الإسلامية، الطبعة الأولى، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، ،1991.

12. محمد نصر مهنا، مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير،المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية،،1998.

13. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مبادئ القانون الدولي: الإطار النظري والمصادر، الطبعة الأولى، المكتب الوطني للبحث والتطوير، طرابلس، ليبيا ،2004.

14. مقدم سعيد، الدبلوماسية البرلمانية واقع وأفاق، الأيام الدراسية حول موضوع الدبلوماسية البرلمانية، من تنظيم المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، 28 و29 أكتوبر 2007 .

2- أطروحات جامعية

3. أعمر صراح ، الدبلوماسية البرلمانية في أول عهدة تعددية للمجلس الشعبي الوطني2002/1997 مذكرة الدراسات العليا المتخصصة، كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر، 2004-2005 .

4. إيمان رضوان حسن عرار، اختصاصات وادوار السلطة التشريعية الأردنية في السياسة الخارجية والدبلوماسية، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية،،2006.

5. بلال نورة، أثر الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية للجزائر، مذكرة مقدمة تكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

6. بوشكوج نور الدين، الدبلوماسية البرلمانية، الأيام الدراسية حول موضوع الدبلوماسية البرلمانية، من تنظيم المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، 28 و29 أكتوبر 2007 .

7. دنيدينة منيرة، مسؤولية الحكومة أمام البرلمان في النظام الدستوري الجزائري، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2017.

8. عيسى بورقبة، الدبلوماسية البرلمانية وإسهاماتها في حل الخلافات العالمية والوطنية، للحصول على شهـادة ماجستير في القانون العام، جامعة وهران 2، 2014-2015.

9. فارس حامدي، دور الدبلوماسية البرلمانية في دمقرطة العلاقات الدولية، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008 .

10. مسيح الدين تاسعديت، دور البرلمان الجزائري في السياسة الخارجية .للفترة- 1997-2002، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع : علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2003.

11. معاهدة الصداقة والتعاون بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية تركيا، موقعة بالجزائر في 23 ماس سنة 2006 صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 08-172 مؤرخ في 14 جوان 2008 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 31 الصادر بتاريخ 11 جمادى الثانية 1429 الموافق 15 يونيو 2008.

12. معاهدة لشبونة التي دخلت حيز التنفيذ يوم 01ديسمبر 2009 رفعت عدد أعضاء البرلمان الأوروبي إلى 751 عضو (بدأ العمل بها في الانتخابات الأوروبية لماي 2014)

13. نمر آمال، الرقابة على أعمال الحكومة في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم إدارية السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية ورقلة- الجزائر، السنة الجامعية 2013/2012 .

14. هنية عسلوج، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة المالية الراهنة دراسة في الأداء، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد - LMD- في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2013.

3- مجلات ومعاهدات

1. التعليمة العامة رقم 02بتاريخ ،2008.2.27تتضمن إنشاء المجموعة البرلمانية للصداقة الجزائرية التركية وتنظيمها وتحديد مهامها، الجريدة الرسمية لجلسات المجلس الشعبي الوطني، الدورة الربيعية لسنة 2008، عدد56 ،المؤرخ في 02مارس 2008.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل :**الدستور:استفتاء 28نوفمبر1996** ، الجزائر: ديوان الوطني للأشغال التربوية، ط2 ، 1998.

3. حصيلة نشاطات مجلس الأمة (جانفي 1998 جانفي 2007)، مجلس الأمة، الجزائر، جانفي 2007.

4. حصيلة نشاطات مجلس الأمة (جانفي 2004 جانفي 2007)، مجلس الأمة، الجزائر، جانفي 2007.

5. حصيلة نشاطات مجلس الأمة لسنتي ،9010-9011الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الرويبة، الجزائر العاصمة 2012.

6. حصيلة نشاطات مجلس الأمة(، جانفي 1998جانفي 2007) ، مجلس الأمة، الجزائر، جانفي، 2007 .

7. حصيلة نشاطات مجلس الأمة(جانفي ،2004 جانفي2007) مجلس الأمة، الجزائر، جانفي 2007 .

8. حصيلة نشاطات مجلس الأمة، منشورات الوكالة الوطنية للنشر والاشهار، 2007.

9. عبد الكبير ناعيم، الدبلوماسية البرلمانية اليات اشتغالها وعوائق ممارستها، مجلة المعرفة، العدد الثاني والعشرون- 2024 .

10. مجلس الأمة" :لائحة تنديد بالحصار المفروض على العراق"، **مجلة مجلس الأمة**، العدد 02 .الجزائر :طبع مجلس الأمة، مارس 1998 .

11. مجلس الأمة :المصادقة على نص القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي الجريدة الرسمية للمداولات السنة . العدد 03 الجزائر : طبع مجلس الأمة، 06 جوان2001 .

12. المجلس الشعبي الوطني :حصيلة المجلس الشعبي الوطني في الفترة التشريعية الرابعة، ج 1، الحرائر مطبوعات المجلس الشعبي الوطني، أفريل2002 .

13. المجلس الشعبي الوطني :مناقشة القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، الجريدة الرسمية للمداولات عدد 262 الجزائر : مطبوعات المجلس الشعبي الوطني، ماي2001 .

14. نورالدين حروش، تطوير علاقة البرلمان بالمجتمع المدني، البرلمان المدني، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، دس، مجلة الفكر العدد العاشر .

15. وسيلة شابو، التعاون البرلماني: رافد أساسي لتطوير العلاقات الثنائية بين الجزائر وتركيا، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 2، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد الرابع العدد الأول، 2020.

16. يوسفي محمد،" الثنائية المجلسية ومعالمها في بعض الأنظمة السياسية المعاصرة،" مجلة البرلمانية، العدد التجريبي، ديسمبر 2004 .

4-مراجع باللغة الأجنبية

17. Madjid Makedhi ,Une délégation du Parlement européen à Alger, El Watan ,du 5/1/2002.

18. Union européenne, revue de la Délégation de l'Union européenne en Algérie, n 21, 2ème semestre 2012.

19. Voir en annexe le compte rendu de la sixieme rencontre parlement algerien /parlement européen en septembre 2002 (AR/FR).

فهرس الموضوعات

فهرس

مقدمة:..... 1

الفصل الأول

مدى دور العمل البرلماني في تأثير على السياسة الخارجية في الجزائر

تمهيد الفصل..... 5

المبحث الأول طبيعة العمل البرلماني..... 6

المطلب الأول: آليات العمل البرلماني 6

الفرع الأول: تكوين مجموعات الصداقة البرلمانية. 7

الفرع الثاني: لجنة الشؤون الخارجية 10

المطلب الثاني: تأثير القرارات البرلمانية على السياسة الخارجية 11

المبحث الثاني نماذج من الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية 15

المطلب الأول: التجارب التاريخية 15

الفرع الأول: دور الجزائر في الإتحاد الإفريقي..... 15

الفرع الثاني: المشاركة في المنظمات الدولية..... 18

المطلب الثاني: العلاقات الثنائية 23

الفرع الأول: العلاقات الثنائية مع الدول العربية 23

الفرع الثاني: العلاقات الثنائية بين الدول الأوروبية 30

الفصل الثاني

أحكام الدبلوماسية البرلمانية على السياسة الخارجية للجزائر: (بين التحديات والافاق)

المبحث الأول التكامل بين الدبلوماسية البرلمانية والرسمية 39

المطلب الأول: التنسيق بين المسؤوليات 39

الفرع الأول: البرلمان والحكومة 39

الفرع الثاني: دور المجتمع المدني 41

المطلب الثاني: التأثير على السياسات العامة 44

الفرع الأول: الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية في النطاق الإقليمي 45

الفرع الثاني: الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية في النطاق العالمي 48

المبحث الثاني التحديات والآفاق المستقبلية 51

المطلب الأول: التحديات الداخلية والخارجية 51

الفرع الأول: الأزمات السياسية 52

الفرع الثاني: التأثيرات الإقتصادية العالمية 53

المطلب الثاني: آفاق تطوير الدبلوماسية البرلمانية 53

الفرع الأول: إستراتيجية العمل الدبلوماسي البرلماني 54

الفرع الثاني: تعزيز التعاون الدولي 60

الخاتمة 62

قائمة المصادر والمراجع 66

فهرس 72